جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

توجهات رقمنة قطاع العدالة في الجزائر

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في الحقوق

تخصص: الإدارة الالكترونية

من إعداد الطالبين:

حاجي أمال

نابي محمد أمين

تحت إشراف الأستاذ:

شيخاوي أحمد

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور مختار ابراهيم براهمي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	رئيساً
الدكتور أحمد شيخاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مشرفاً ومقرراً
الدكتور أحمد مخلوف	أستاذ مناقش	جامعة الانتماء	عضواً

السنة الجامعية: 2025 – 2026

جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

توجهات رقمنة قطاع العدالة في الجزائر

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في الحقوق

تخصص: الإدارة الالكترونية

من إعداد الطالبين:

حاجي أمال

نابي محمد أمين

تحت إشراف الأستاذ:

شيخاوي أحمد

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور مختار ابراهيم براهمي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	رئيساً
الدكتور أحمد شيخاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مشرفاً ومقرراً
الدكتور أحمد مخلوف	أستاذ مناقش	جامعة الانتماء	عضواً

السنة الجامعية: 2025 – 2026

سُورَةُ الفَاتِحَةِ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ١
ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ٢
ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ٤
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ٥ ٱهْدِنَا
ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ
عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ
وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ٧

إهـــداء

إلى النور الذي أضاء دربي إلى العزيز الذي حملت اسمه فخرا إلى معلمي الأول الرجل الذي سعى طوال حياته لنكون الأفضل

إلى **أبي الغالي**

إلى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحي إلى من كانت ملجأي ويدي اليمنى في هذه المرحلة إلى من أبصرت بها طريق حياتي واعتزازي بذاتي إلى القلب الحنون إلى من كانت دعواتها تحيطني

إلى **أمي الحبيبة**

إلى من جاد على بوقته وأكرمني بفضله إقرارا مني بفضله واعترافا بحقه حيث كان خير عون لي وسند إلى معلمي وملهمي **زوجي** الغالي أهديك تخرجي

إلى الأيادي الطاهرة التي أزالت من طريقي أشواك الفشل إلى من رافقوا أحلامي ورسموا معي ملامح هذا النجاح العظيم إلى أبنائي

أصالة،عبد الودود، ريان، رسيل شكرا لكم

إلى مصدر قوتي الداعمين والساندين إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى **إخوتي وأبنائهم**

حاجي أمال

إهـــداء

إلى روح أخي الغالي المرحوم بإذن الله تعالى

"فاتح"

ستبقى جرحا لن يندمل – رحمك الله يا أخي –

إلى الوالدين الكريمين، اللذين أوصى الله تعالى ورسوله الكريم بهما وكانا سببا في نجاحي ومهما كتبت فلن أفيهما حقّهما

أسأل الله تعالى أن يبارك في عمريهما ويحفظهما بعزّه الذي لا يُضام

إلى **"أبي" و "أمي"**

إلى رفيقة الدرب وشريكة التعب والنجاح والتي صبرت وتحملت وهوّنت عنّي كل مشقّة وكانت خير سند لي دائماً وطيلة تحضيري لهذه المذكرة فكان دعمها مصدر طمأنينة ودافعًا للاستمرار فجزاها الله عني كل خير

إلى "**زوجتي العزيزة**"

إلى التي كانت ولا تزال ابتسامتها الضاحكة من أجمل اللّحظات التي تمدّني بالتفاؤل والراحة وسط التعب والإرهاق

إلى حبيبة أبيها والغالية على قلبه

إلى **"إلين"**

إلى التي كانت دائمًا ما تساندني في السّرّاء والضرّاء ولم تبخلني أبدًا بالمساعدة

إلى**"أختي الكريمة"** وولديها **"ألاء"** و**"حمودي"**

أسأل الله أن يحفظكم لي.

... إليكم جميعًا أهدي هذا الجهد المتواضع بكل محبة وتقدير.

نابي محمد أمين

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله تعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلّم.

بداية نتقدّم بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذ المشرف "شيخاوي أحمد".

الذي تفضّل بالإشراف على هذه المذكرة، ولم يبخلنا بتوجيهاته العلمية القيّمة ونصائحه السّديدة وملاحظاته الدقيقة فكان خير مرشد ومعين طوال مراحل إنجاز هذا العمل.

فله منّا جزيل الشّكر وعظيم الامتنان.

كما نتقدّم بأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقّرة كل باسمه على تفضّلهم بقبول هذه المذكرة وعلى ما سيُقدّمونه من ملاحظات علمية قيّمة من شأنها أن تثري هذا العمل وتقوّمه.

ولا يفوتنا أن نتوجّه بالشّكر الجزيل إلى كل أساتذتي الأفاضل الذي ساهموا في تكويننا العلمي والأكاديمي وإلى كل من مدّ لنا يد العون من قريب أو بعيد لإنجاز هذه المذكرة.

والله وليّ التوفيق

قائمة المختصرات

باللغة العربية

ص: صفحة.

ج.ر.ج.ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

باللغة الأجنبية

P : Page.

VOL : Volume.

N° : Numéro.

IP : Internet protocol

مقدمة

لقد شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة ومتسارعة مسّت مختلف جوانب الحياة الإنسانية، وذلك نتيجة الثورة التكنولوجية التي قادتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي أفرزت ما يُعرف اليوم بالتحول الرقمني أو الرقمنة، فقد أصبحت الرقمنة ليست مجرد خيار تقني أو وسيلة تكميلية بل تحولت إلى ضرورة حتمية تفرضها طبيعة العصر الحديث، بحيث أنه لم يعد بالإمكان تصور أي نشاط اقتصادي أو إداري أو اجتماعي خارج إطار الاستخدام المتزايد للتقنيات الرقمية[1].

ولقد فرضت الرقمنة نفسها كلغة عالمية مشتركة غيّرت أنماط التفكير والعمل والتواصل وأعادت تشكيل العلاقات بين الأفراد والمؤسسات والدول، فلم يعد الاعتماد على الطرق التقليدية في إدارة الأعمال أو تقديم الخدمات قادرًا على مواكبة حجم التحديات التي تفرضها العولمة وتسارع تدفق المعلومات، الأمر الذي جعل من هذه التقنية الحديثة أداة أساسية لتحقيق الكفاءة والفعالية في مختلف المجالات[2].

وفي هذا السياق، أسهمت الرقمنة في تقليص المسافات الجغرافية وتسريع عمليات تبادل المعلومات وتوفير الوقت والجهد، بالإضافة إلى أنها أتاحت إمكانية الوصول إلى الخدمات في أي زمان ومكان وهو ما انعكس إيجابًا على جودة الحياة بشكل عام، كما أنها أدّت إلى ظهور مفاهيم جديدة مثل الاقتصاد الرقمي والحكومة الإلكترونية والإدارة الذكية والتي أصبحت تمثّل ركائز أساسية في بناء الدول الحديثة.

ومن جهة أخرى، ساهمت الرقمنة في إعادة تشكيل مفهوم الإدارة العمومية حيث انتقلت من نموذج تقليدي بيروقراطي يعتمد على الإجراءات المعقدة والوثائق الورقية، إلى نموذج حديث

1- جميلة سلايمي ويوسف بوشي، "التحول الرقمي في الجزائر: بين الضرورة والمخاطر"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد العاشر، العدد الثاني، سبتمبر 2019، ص944.

2- ربيع قرين، "تقنيات التحول الرقمي واستراتيجياته-نماذج عن قصص فشل ونجاح لشركات عالمية"، **مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية**، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، المجلد الثاني، العدد الثاني، جويلية 2023، ص58.

يقوم على السّرعة والشفافية والمرونة، وقد أدّى هذا التحول إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز الثقة في المؤسسات وتقليل الفساد الإداري.

غير أن هذا التحول لم يكن سهلًا أو خاليًا من التحديات بل واجهت العديد من الدول صعوبات في التكيف مع هذا الواقع الجديد، خاصة في ظل ضعف البنية التحتية التكنولوجية أو نقص الكفاءات البشرية المؤهلة أو غياب الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة، ومع ذلك فإن الاتجاه العام يسير نحو تعميم الرقمنة في مختلف القطاعات باعتبارها السبيل الوحيد لمواكبة التطورات العالمية[3].

وفي خضمّ هذه التحولات يبرز قطاع العدالة كأحد أهمّ القطاعات التي تأثّرت بالرقمنة نظرًا لطبيعته الحساسة ودوره المحوري في تحقيق العدالة وضمان الحقوق والحريات، فقد أصبح من الضروري إعادة النظر في أساليب تسيير هذا القطاع، من خلال إدماج التكنولوجيا الرقمية في مختلف عملياته بما يضمن تحسين أدائه وتعزيز فعاليته.

فالعدالة لم تعد مجرد مؤسسة تقليدية تعتمد على الإجراءات الورقية، بل أصبحت منظومة متكاملة تستند إلى التكنولوجيا الحديثة، من خلال اعتماد التقاضي الإلكتروني والأرشفة الرقمية والتوقيع الإلكتروني، وغيرها من التطبيقات التي تهدف إلى تسهيل الوصول إلى العدالة وتسريع الفصل في القضايا[4].

3- صليحة بن نملة، "واقع الرقمنة في الجزائر"، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، المجلد التاسع، العدد الثاني نوفمبر 2025، ص1219.

4- حنان بن عمار، "إصلاح قطاع العدالة من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة"، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، أفريل 2026، ص487.

كما أن الرقمنة في قطاع العدالة أصبحت تساهم في تعزيز الشفافية، من خلال تتبّع الإجراءات القضائية بشكل دقيق وتقليل فرص التلاعب أو الفساد، كما أنها تساعد في تحسين التواصل بين مختلف الجهات القضائية وتسهيل تبادل المعلومات بينها[5].

ومن هذا المنطلق، أصبحت رقمنة قطاع العدالة تمثل أحد أهم محاور الإصلاح الإداري في العديد من الدول، بما في ذلك الجزائر التي سعت إلى تبني إستراتيجية وطنية للتحول الرقمي تجسدت في مشروع "**الجزائر الإلكترونية**"، والذي يهدف إلى بناء إدارة حديثة تعتمد على التكنولوجيا الرقمية في تقديم خدماتها.

أهمية البحث

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة، يمكن إبرازها من خلال تسليط الضوء على عدة أبعاد مترابطة:

1. **الأهمية العلمية:** تندرج هذه الدراسة ضمن إطار البحوث الحديثة التي تعالج موضوع الرقمنة، وهو من المواضيع التي تشهد تطورًا متسارعًا ممّا يجعلها مجالًا خصبًا للدراسة والتحليل كما أنها ستساهم في إثراء المكتبة العلمية بدراسة تطبيقية تتناول قطاعًا حساسًا كقطاع العدالة.
2. **الأهمية العملية:** ستساعد هذه الدراسة في فهم واقع رقمنة قطاع العدالة في الجزائر وتقييم مدى نجاح التطبيقات الرقمية في تحسين أداء المرفق القضائي، مما يمكّن صناع القرار من اتخاذ الإجراءات اللاّزمة بهذا الصدد.
3. **الأهمية الاقتصادية:** ستساهم الرقمنة في تقليل التكاليف المرتبطة بالإجراءات القضائية من خلال تقليل الاعتماد على الورق وتسريع معالجة القضايا ممّا سينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني.

5- عمرو محمد ناجي نجار، "دور القضاء في تحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، أفريل 2023، ص491.

4. الأهمية الاجتماعية: سيؤدّي تحسين أداء قطاع العدالة إلى تعزيز الثّقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية داخل الدولة، كما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تسهيل الوصول إلى مرفق القضاء واستيفاء الحقوق كاملة.

5. الأهمية القانونية: تسلّط الدراسة الضوء على الإطار القانوني المنظم للرقمنة في قطاع العدالة بما يساعد في فهم الجوانب التشريعية المرتبطة بهذا التحول التكنولوجي المهم.

مبرّرات اختيار البحث

جاء اختيار هذا الموضوع نتيجة مجموعة من الدوافع:

أولا: المبرّرات الذاتية

- الاهتمام الشخصي بموضوع التكنولوجيا والتحول الرقمي.
- الرغبة في فهم كيفية تأثير الرقمنة على القطاعات الحساسة.
- التوافق مع التخصّص الأكاديمي.

ثانيا: المبرّرات الموضوعية

- التوجه الحكومي للدولة الجزائرية نحو التحوّل الرقمني ورغبتها في مسايرة ركب التطور التكنولوجي.
- قلة الدراسات التطبيقية في هذا المجال.
- تقييم فعالية مشروع الجزائر الإلكترونية من ناحية النجاح أو الفشل.

الإشكالية الرّئيسية للبحث

على ضوء ما سبق، تُثار حول هذه الدراسة الإشكالية الرّئيسية التالية:

إلى أي مدى ساهمت رقمنة قطاع العدالة في الجزائر في إطار مشروع الجزائر الإلكترونية في تحسين أداء المرفق القضائي وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين؟

التساؤلات الفرعية

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، كان من بينها:

- ما المقصود برقمنة قطاع العدالة؟
- ما هي أهم تطبيقات الرقمنة في المجال القضائي؟
- ما مدى نجاح مشروع الجزائر الإلكترونية في قطاع العدالة؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه رقمنة العدالة في الجزائر؟
- ما أثر الرقمنة على سرعة الفصل في القضايا وجودة الخدمات القضائية؟

فرضيات البحث

بناءً على الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تساهم الرقمنة في تحسين كفاءة قطاع العدالة وتسريع الإجراءات القضائية.
- يؤدي تطبيق مشروع الجزائر الإلكترونية إلى تعزيز الشفافية في العمل القضائي.
- لا تزال هناك تحديات تقنية وتنظيمية تعيق التطبيق الكامل للرقمنة في قطاع العدالة.
- يساهم التحول الرقمني في تقليل التكاليف المرتبطة بالإجراءات القضائية.

تحديد موضوع البحث

في ظلّ التوجه العالمي نحو الرقمنة سعت الجزائر إلى الانخراط في هذا المسار من خلال إطلاق مجموعة من المبادرات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحديث الإدارة العمومية وعصرنتها، ومن أبرز هذه المبادرات مشروع "**الجزائر الإلكترونية**" الذي يمثّل إطارًا استراتيجيًا شاملاً للتحول الرقمني في مختلف القطاعات.

ويأتي قطاع العدالة في مقدمة هذه القطاعات، نظرًا لأهميته الحيوية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بحيث يشكل حجر الزاوية في بناء دولة القانون، ومن هذا المنطلق أولت

الدولة الجزائرية اهتمامًا خاصًا برقمنة هذا القطاع، من خلال إدخال مجموعة من التطبيقات الرقمية التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات القضائية وتبسيط الإجراءات.

وعليه، يتمحور موضوع هذه الدراسة حول تحليل رقمنة قطاع العدالة في الجزائر، من خلال دراسة مختلف جوانب هذا التحول، سواء من الناحية المفاهيمية أو التطبيقية مع التركيز على تقييم أثر الرقمنة على أداء المرفق القضائي.

كما يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على مختلف التطبيقات الرقمية المعتمدة في قطاع العدالة، مثل الأنظمة المعلوماتية لإدارة القضايا والخدمات الإلكترونية المقدمة للمواطنين، تقنيات الاتصال عن بعد وغيرها من الوسائل التي ساهمت في تطوير هذا القطاع.

منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التّحليلي، والذي سيتم من خلاله وصف ظاهرة رقمنة قطاع العدالة وتحليلها من خلال:

- دراسة النصوص القانونية والتنظيمية.
- تحليل التطبيقات الرقمية المعتمدة في قطاع العدالة.
- الاستعانة بالدراسات السابقة ذات الصلة.

صعوبات البحث

لقد واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات، كان من بينها:

- نقص المراجع الحديثة المتخصّصة في مجال رقمنة العدالة بالجزائر.
- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة حول نتائج تطبيق الرقمنة في قطاع العدالة.
- حداثة الموضوع وتطوره المستمر.
- تداخل الجوانب التقنية والقانونية لهذا الموضوع.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

- تحليل مفهوم رقمنة قطاع العدالة وتحديد أبعاده المختلفة.
- دراسة واقع تطبيق الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.
- تقييم أثر مشروع الجزائر الإلكترونية على أداء المرفق القضائي.
- إبراز أهم التّحديات التي تواجه هذا التحول.
- تقديم اقتراحات لتحسين فعالية الرقمنة في القطاع القضائي.

خطة البحث

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لرقمنة قطاع العدالة.

الفصل الثاني: التجربة الجزائرية في مجال رقمنة قطاع العدالة

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لرقمنة قطاع العدالة في الجزائر

تشكّل الرقمنة لغة العصر وأداة أساسية في حياتنا اليومية، حيث غيرت جذريًا أنماط العمل والتواصل وفرضت أساليب جديدة تعتمد على السرعة والكفاءة والابتكار، وجعلت العالم أكثر ترابطًا واختصرت المسافات ممّا ساهم في تسريع التطور في مختلف مجالات العلم والمعرفة[6].

كما جعلت الرقمنة العالم أكثر ترابطًا، فاختصرت المسافات وفتحت آفاقًا واسعة للتواصل والتبادل وساهمت في تقليص زمن الإنجاز في مختلف المجالات، ممّا أدّى إلى تسريع وتيرة التّطور في شتى ميادين العلم والمعرفة، وقد أتاحت هذه التحوّلات فرصًا كبيرة لتطوير القطاعات الحيوية بالرغم من أن بعضها واجه صعوبات في التكيف مع هذا التحول ومن أبرزها قطاع العدالة[7].

ومن بين القطاعات التي شهدت تحولات مهمّة بفضل الرقمنة "**قطاع العدالة**"، الذي ورغم طبيعته المعقّدة إلا أنه استفاد من إدخال الأنظمة الإلكترونية لتبسيط الإجراءات وتحسين الوصول إلى الخدمات القضائية ممّا عزز الشفافية والفعالية[8]، إذ تُعد العدالة ركيزة أساسية لقيام الدولة واستقرارها وحماية الحقوق وتعزيز سيادة القانون، ولهذا أقرّ المشرع الجزائري إصلاح منظومتها كأولوية وطنية مواكبًا التطورات التكنولوجية من خلال عصرنة مرفق العدالة واعتماد الرقمنة كخيار ضروري لمواجهة تعقيد القضايا وارتفاع حجم المعاملات القضائية[9].

كما تثير هذه التّحولات جملة من الإشكاليات الجوهرية من بينها: مدى قدرة التقنيات الحديثة على تحقيق الإنصاف، وإمكانية الحفاظ على البعد الإنساني للعدالة في ظل الاعتماد المتزايد على الوسائل الرّقمية، وهو ما يفرض البحث عن إطار جديد يُعيد صياغة مفهوم العدالة بما

6- فاطمة الزهراء بن أحمد ونادية بن أحمد،"التحول الرقمي في الجزائر: الواقع والتحديات – دراسة حالة"، **المجلة الجزائرية للمالية العامة** جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، مارس 2025، ص503.

7- سامية غراب، "رقمنة قطاع العدالة في الجزائر بين النظري والتطبيق"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد السابع عشر، العدد الأول، أفريل 2025، ص231.

8- علي غريب، "السلطة القضائية في الجزائر بين الإصلاحات والتحديات – استقلالية القضاء ورهان فرض سيادة القانون"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، المجلد التاسع، العدد الأول، مارس 2025، ص1478 .

9- يوسف زروق، "عصرنة المرفق القضائي في الجزائر بين متطلبات الرقمنة ورهانات التحديث"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية** جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، المجلد الثامن، العدد الثاني، ديسمبر 2022، ص236 .

يتماشى مع متطلبات العصر الرّقمي (**المبحث الأول**)، مع ضمان تحقيق التّوازن بين الكفاءة التّقنية والعدالة الإنسانية خاصة في داخل الدولة الجزائرية (**المبحث الثاني**).

المبحث الأول

ماهية رقمنة قطاع العدالة

يشكّل موضوع رقمنة قطاع العدالة أحد أبرز رهانات الإصلاح القضائي الذي تشهده الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة، فلم يعد مفهوم الرقمنة مجرد مصطلح تقني يرتبط بتحويل البيانات من الشّكل النظري إلى الشّكل الرّقمي، بل أصبح إطاراً شاملاً لإعادة هيكلة النّظام القضائي بما يواكب التّحولات التكنولوجية الحديثة.

ونجاح هذا المشروع لا يتوقف على التعريف النّظري للرقمنة ومفهومها في قطاع العدالة فحسب (**المطلب الأول**)، بل يتطلّب تفعيل آليات عملية تجعل من الرقمنة مشروعاً مؤسسياً متكاملاً يسعى إلى تحقيق التّوازن بين الكفاءة التقنية والعدالة الاجتماعية (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

مفهوم رقمنة قطاع العدالة

تُعدّ الرقمنة مفهوماً حديثاً ارتبط بانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تقوم على تحويل البيانات ومصادر المعلومات إلى صيغ رقمية عبر النّظام الثّنائي (0 و1)، بما يتيح معالجتها وتخزينها ونقلها بكفاءة أكبر، وقد أصبحت الرقمنة منهجاً شاملاً لإعادة تنظيم المعلومات والخدمات في مختلف القطاعات[10].

10- علي حميد وحميدة بوزيدة، "اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة: المتطلبات والعوائد – تجارب دولية، دروس وعبر"، **المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي**، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد الثامن، العدد الأول، ديسمبر 2020، ص44.

وفي مجال قطاع العدالة تمثّل الرّقمنة نقلة نوعية تهدف إلى تحويل الإجراءات القضائية التّقليدية إلى إجراءات رقمية بما يسهم في تقليل البيروقراطية والفساد الإداري الذي انتشر داخل هذا القطاع، فهي لا تقتصر على الجانب التقني فقط بل تُعد مشروعاً متكاملاً لإعادة هيكلة النظام القضائي، يشمل خدمات رقمية متقدمة مثل: التقاضي الإلكتروني والتوثيق الرقمي وإدارة السجلات الإلكترونية، كما تسعى هذه التقنية الحديثة إلى تحقيق التوازن بين الكفاءة والإنصاف مع تعزيز الشّفافية وضمان حماية الخصوصية ممّا يجعلها أداة استراتيجية لتطوير قطاع العدالة[11].

الفرع الأول

تعريف رقمنة قطاع العدالة

تُعرَّف الرّقمنة عمومًا بأنها استخدام التّكنولوجيا الحديثة لتحويل العمليات التقليدية إلى عمليات رقمية، وفي مجال العدالة تشمل هذه العملية مجموعة من التطبيقات الخاصة بمجال القضاء مثل: التّقاضي الإلكتروني والتوثيق الرّقمي وإدارة السّجلات القضائية إلكترونيًا، ومع تطوّر التّكنولوجيا امتدت الرقمنة لتشمل تقنيات أكثر تقدمًا كاستخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في دعم اتخاذ القرار القضائي[12].

وعليه، يمكن تعريف رقمنة قطاع العدالة بأنها عملية متكاملة تهدف إلى تحويل الإجراءات القضائية التقليدية إلى إجراءات رقمية، بغرض تحسين الكفاءة وتعزيز جودة الخدمات القضائية كما تسعى هذه العملية إلى تقليل البيروقراطية وتسريع الفصل في القضايا، ممّا يساهم في تسهيل الوصول إلى العدالة وخفض التّكاليف المرتبطة بها[13].

11- **المادة 1** من القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436هـ الموافق ل 1 فبراير 2015 م ج.ر.ج.ج الصادر في 20 ربيع الثاني عام 1436هـ الموافق ل 10 فبراير 2015م، ص4.

12-عبد القادر محمودي، "الشمول المالي من خلال الدفع الإلكتروني :دراسة تحليلية لتجربة الجزائر"، **المجلة العربية للدراسات الإدارية والمالية والمصرفية**، اليمن، المجلد الثاني، العدد التاسع، 2021، ص47 .

13- كلثم محمد السيسي، متطلّبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية، قطر، 2007-2008، ص 30.

أولاً: التعريف الفقهي

يُعرَّف التحول الرقمي في الإدارة بوجه عام بأنه:"**منظومة إلكترونية متكاملة تهدف إلى نقل العمل الإداري من النمط التقليدي اليدوي إلى نمط رقمي يعتمد على الحاسوب والأنظمة المعلوماتية الحديثة بما يساهم في تسريع اتخاذ القرار الإداري وتقليل التكاليف**"[14].

وفي هذا السّياق، عرّف الأستاذ الدكتور **ماجد راغب الحلو** التحول الرقمي بأنه:"**استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العمومية[15]، بما يتيح التواصل الفعّال مع المواطنين دون الحاجة إلى التنقل إلى الإدارات، وهو ما يعزز مبادئ الشفافية والفعالية**"[16].

كما يُنظر إلى رقمنة قطاع العدالة من الناحية التقنية، على أنها عملية متكاملة تقوم على ربط مختلف المؤسسات القضائية بشبكات اتصال حديثة مثل الألياف البصرية، بما يضمن نقلًا آمنًا وسريعًا للبيانات والمعلومات إضافة إلى تمكين الاتصال السّمعي البصري عن بُعد.

وتتجلّى مظاهر رقمنة قطاع العدالة في عدّة تطبيقات عملية، من أبرزها:

المحكمة الإلكترونية، التوقيع الإلكتروني، معالجة القضايا إلكترونيًا، الأرشيف الإلكتروني الخدمات القضائية عن بُعد، الأمن السّيبراني في حماية المعطيات القضائية، استخدام الذكاء الاصطناعي في دعم العمل القضائي[17].

14- كلثم محمد السيسي، المرجع السابق، ص 30.

15- ماجد راغب الحلو (نقلا عن عبد السلام ما بين السوقيان)، إدارة مركز الأمن بالوسائل الإلكترونية، دار جامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2012، ص50.

16- طارق مجدوب، الإدارة العامة والإدارة الإلكترونية والوظيفة العامة والإصلاحات الإدارية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2005 ، ص 12.

17- العيداني محمد وزروق يوسف، "رقمنة قطاع العدالة على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** جامعة باتنة1، الجزائر، المجلد السابع، العدد الأول، سنة 2020، ص507.

ثانيا: التعريف التشريعي

يُعدّ القانون رقم 15-03[18] أول قانون في قطاع العدالة على المستوى الوطني والعالمي من حيث اعتماده للرّقمنة الشّاملة، ويشكّل هذا القانون الإطار المرجعي التشريعي الأساسي لرقمنة قطاع العدالة في الجزائر، بحيث أنه يتكوّن من 19 مادة موزعة على خمسة فصول.

- **الفصل الأول**: تناول الأحكام العامة وأهداف وضع هذا القانون، بما يحدّد الأسس العامة لرقمنة قطاع العدالة.

- **الفصل الثاني**: ركز على المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل، وشمل التوثيق الإلكتروني للوثائق والمحررات القضائية، والإشهاد على صحة الوثائق الإلكترونية الصادرة عن مصالح وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها والجهات القضائية.

- **الفصل الثالث**: نظّم عملية إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريقة الإلكترونية.

- **الفصل الرابع**: تناول إجراءات وشروط استعمال المحادثات المرئية عن بُعد أثناء الإجراءات القضائية.

- **الفصل الخامس**: تضمّن الأحكام الجزائية، حيث نصّ على عقوبة الحبس والغرامة لكل شخص يستخدم بطريقة غير قانونية التوقيع الإلكتروني لشخص آخر، أو يقوم بالاستعانة بشهادة إلكترونية بطريقة تتجاوز صلاحياته أو بهدف إلغائها.[19]

18- قانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436هـ الموافق لأول فبراير سنة 2015م، ج.ر.ج.ج، الصادر في 20 ربيع الثاني عام 1436هـ الموافق ل 10 فبراير سنة 2015م، ص4.

19- أنظر المواد 1، 2، 3، 4، 9، 14 من نفس القانون.

الفرع الثاني

أهداف رقمنة قطاع العدالة

يعتمد قطاع العدالة على الإدارة الإلكترونية لتحقيق مجموعة من الأهداف والفوائد، أبرزها تسهيل الإجراءات الإدارية داخل المؤسسات القضائية ورفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، كما تتضمن هذه الأهداف جوانب خاصة بقطاع العدالة مثل تحسين سرعة معالجة القضايا وتعزيز الشّفافية، إضافةً إلى أهداف تربط بين مختلف القطاعات التابعة للعدالة بما يسهم في تعزيز التنسيق وتحقيق التكامل الرقمي بين الإدارات.

أولاً: أهداف على مستوى قطاع العدالة

من أبرز أهداف رقمنة قطاع العدالة على مستوى القطاع ما يلي:

أ. دقّة البيانات:

يتيح استخدام الطريقة الإلكترونية لإدخال البيانات إمكانية الحصول على معلومات دقيقة واسترجاعها بسهولة، دون الأخطاء الشائعة في معالجة البيانات الورقية، والتي قد تنشأ أحيانًا نتيجة الإدخال اليدوي[20].

ب. تقليص الإجراءات الإدارية:

تهدف الرّقمنة إلى تقليل استخدام الورق وتكرار تعبئة البيانات في كل مرّة يحتاج فيها المواطن إلى خدمة داخل الإدارة القضائية، وذلك بفضل تخزين المعلومات إلكترونيًا في أنظمة الإعلام الآلي ممّا يسهل الحصول على الوثائق المطلوبة بسرعة وسهولة من مصدرها دون تحميل المواطن عناء التّنقل إلى المراكز الإدارية لإنجاز معاملاته[21].

20- مفيدة مقورة، "عصرنة قطاع العدالة في الجزائر: دراسة في الإنجازات وتشخيص المعوقات"، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، المجلد السابع، العدد الثاني، ديسمبر 2021، ص71.

21- مفيدة مقورة، نفس المرجع، ص 72.

ثانيا: أهداف على المستوى الوطني

يشير القانون رقم 03-15 المؤرخ في 1 فبراير2015 والمتعلّق برقمنة قطاع العدالة وعصرنته الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6 بتاريخ 10فبراير 2015، إلى الأهداف الوطنية الرئيسية في مجال رقمنة العدالة، وجاءت هذه الأهداف محددة في المادة 1 من الفصل الأول تحت عنوان "**أحكام المادة**"، والتي تهدف إلى:

رقمنة سير قطاع العدالة من خلال:

- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل .

- إرسال الوثائق والمحررات القضائية إلكترونيًا لتسهيل الإجراءات .

- استخدام تقنيات المحادثة المرئية عن بُعد في الإجراءات القضائية .

- رفع مستوى أداء تبادل المعلومات بدقة وانسيابية بين الدوائر الحكومية والإدارات المختلفة مما يقلل من ازدواجية إدخال البيانات ويضمن الحصول على معلومات مؤكدة من المواطنين والمتعاملين مع الإدارة .

- توفير الوقت وتسريع إنجاز الإجراءات بين المواطنين والإدارات الحكومية[22] .

ثالثا: أهداف تنظيمية

كما تتجسّد الأهداف التّنظيمية لرقمنة العدالة في الجزائر من خلال:

- تقليل الضّغوطات على الشّباب وتقصير آجال الانتظار .

- تسهيل معاملات الأفراد وإعادة هيكلة الإجراءات بشكل مبسّط .

- تقليل استخدام الأوراق من خلال استبدالها بالإلكترونية .

22- مفيدة مقورة، المرجع السابق، ص 73.

- تبنّي النظام الحكومي العلمي والمعرفي ومواكبة التّطورات التّكنولوجية .

- رفع مستوى الأداء نحو النّظام الحديث .

- تحسين جودة تقديم الخدمات للمواطنين وتقريبهم من الإدارة .

- السّرعة في تنفيذ الخدمات القضائية والإدارية[23].

المطلب الثاني

آليات رقمنة قطاع العدالة

يهدف برنامج رقمنة قطاع العدالة في الجزائر إلى الارتقاء بجودة العمل القضائي من خلال توفير الوسائل التّقنية الحديثة لفائدة القضاة والمحامين ومساعدي العدالة، بما يمكّنهم من أداء مهامهم بكفاءة وفعالية، كما يسعى إلى تحسين الخدمات المقدّمة للمتقاضين مع مراعاة خصوصية وحساسية الإجراءات القضائية ويستند هذا البرنامج إلى نصوص تشريعية تضمن له الحجية القانونية، إلى جانب وجود قيادة إدارية تتولى متابعة تنفيذ هذه الخدمات وضمان استمراريتها وتطويرها بشكل دائم[24].

الفرع الأول

الآليات القانونية لرقمنة قطاع العدالة

على الصعيد التّشريعي ظهرت أولى بوادر إصلاح قطاع العدالة في الجزائر من خلال صدور المرسوم الرّئاسي رقم 99-234 المؤرخ في 19 أكتوبر 1999والمتعلّق بإنشاء لجنة وطنية لإصلاح العدالة، وقد حدّد هذا المرسوم مدة عمل اللجنة بتسعة (09) أشهر ابتداءً من تاريخ تنصيبها على أن تختتم أشغالها بتقديم تقرير شامل إلى رئيس الجمهورية، كما نصّت المادة الخامسة من نفس

23- مفيدة مقورة، المرجع السابق، ص 72.

24- أمينة بواشري وسالم بركاهم، "الإصلاح الإداري في الجزائر: عرض تجربة عصرنة العدالة "(2017–1999) ، **المجلة العلمية لجامعة الجزائر3**، الجزائر، المجلد السادس، العدد الحادي عشر، جانفي 2018، ص207.

المرسوم على اختصاصات هذه اللّجنة، والتي تتمثل أساسًا في تحليل وتقويم سير قطاع العدالة من مختلف جوانبه واقتراح التدابير والتوصيات الكفيلة بتحسين أدائه، وجعل العدالة أكثر قربًا من المواطن مع تحقيق النّجاعة وتخفيف الضغط على الجهات القضائية.

ولم يتوقف مسار الإصلاح عند هذا الحد، بل تعزّز بصدور عدة مراسيم تنفيذية من بينها المرسوم التنفيذي رقم 02-401 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002 والمتعلّق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل، إضافة إلى المرسوم التّنفيذي رقم 04-333 الذي جاء في نفس الإطار، وقد هدفت هذه النّصوص إلى إعادة هيكلة الإدارة المركزية من خلال إنشاء مديريات وإدارات متخصّصة تُعنى بتطوير السياسات القانونية وتنظيم وعصرنة قطاع العدالة[25].

وبالتّوازي مع ذلك، فقد شهد الجانب التّشريعي المتعلّق بالتّكنولوجيا تطورًا ملحوظًا، من خلال إصدار القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 أبريل 1999 والمتعلّق بالقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها[26]، كما جاء مشروع "**الجزائر الإلكترونية 2013**" ليعزّز التوجه نحو الرقمنة، على الرغم من أن تطبيقه لم يحقّق جميع أهدافه المرجوة في قطاع العدالة.

وفي هذا السياق، تم إصدار القانون رقم 15-03 المؤرخ في 1 فبراير 2015 والمتعلّق بعصرنة قطاع العدالة، والذي يعد إطارًا قانونيًا لاعتماد تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المجال القضائي[27]، وقد تضمّن هذا القانون أحكامًا تهدف إلى إنشاء منظومة معلوماتية متكاملة تسمح بتقديم الخدمات القضائية في آجال وجيزة ومعالجة المعطيات الشخصية إلكترونيًا، إضافة إلى تنظيم مسألة التّصديق الإلكتروني (المواد 4 إلى 8).

25- حمزة عشاش وحمزة خضري، "الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة العدالة بالجزائر"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية** جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد الخامس، العدد الأول، 2020، ص274.

26-القانون رقم 09-04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، المؤرخ في 05 أبريل 2009،ج.ر.ج.ج، العدد رقم 47، الصادرة بتاريخ 16 أبريل 2009.

27- أمينة بواشري وسالم بركاهم، المرجع السابق، ص 208.

كما تعزّز هذا التوجه بصدور القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فبراير 2015 والمتعلّق بالتّوقيع والتّصديق الإلكترونيين، والذي يحدّد القواعد العامة لضمان حجية الوثائق الإلكترونية وكيفية التّحقق من مصدرها خاصة تلك الصادرة عن الجهات القضائية، وتجدر الإشارة إلى أن القانون رقم 15-03 الذي يعدّ بمثابة قانون إطار، حيث استندت إليه العديد من القوانين اللاحقة، مثل القانون المتعلق بالحالة المدنية الذي سمح بإرسال طلبات تصحيح أو تعديل وثائق الحالة المدنية إلكترونيًا[28]، إلى جانب القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018 والمتعلّق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والذي جاء لتعزيز الأمن القانوني وحماية البيانات الشخصية من أي انتهاك[29].

الفرع الثاني

الآليات التنظيمية لرقمنة قطاع العدالة

لقد عمدت وزارة العدل الجزائرية إلى إنشاء هيئة متخصّصة على مستوى الوزارة، وهي "**المديرية العامة لعصرنة العدالة**" والمكلّفة برقمنة القطاع القضائي، وتهدف هذه المديرية إلى تنفيذ برنامج الإصلاح وضمان وصول العدالة إلى المواطن بكفاءة وسرعة أكبر، كما توفّر المديرية للقضاة وكافة الشرّكاء بما في ذلك المحامون والمحضرون القضائيون والإدارات العمومية الوسائل التقنية الضرورية لأداء مهامهم على أكمل وجه.

وتجسّد هذه المديرية الإدارة الفعلية لقيادة برنامج إصلاح وعصرنة قطاع العدالة، وقد تمكّنت من تحقيق مجموعة من النّتائج المهمة، حيث تولّت عصرنة النّظام القضائي من حيث التّنظيم الداخلي وسير العمل وعلاقاته مع المحيط الوطني والدولي، وتشمل مهامها الأساسية:

- اقتراح الأعمال والوسائل الضرورية لترقية تنظيم العدالة وعصرنتها ومتابعة تنفيذها .

28- القانون رقم 17-03 المتعلق بالحالة المدنية، المؤرخ في 10 يناير 2017، المعدل والمتمم للقانون رقم 70-20 المؤرخ في 19 فبراير 1970 ج.ر.ج.ج، العدد رقم 2، الصادرة بتاريخ 11 يناير 2017.

29- القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، المؤرخ في 10 يونيو 2018ج.ر.ج.ج، العدد رقم 34، الصادرة بتاريخ 10 يونيو 2018.

- ضمان ضبط مقاييس الإجراءات والوثائق والمستندات المستخدمة في الجهات القضائية والإدارية .

- تشجيع وترقية استعمال أدوات الإعلام الآلي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في العمل القضائي.[30]

مخطّط تم إعداده من طرف الطالبين بالاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي.

30- أمينة بواشري وسالم بركاهم، المرجع سابق، ص 208.

كما ارتقت المديرية العامة لعصرنة العدالة بتدعيم وتوسيع نطاق عملها تماشيًا مع أهدافها في عصرنة العدالة والوصول إلى إدارة عدلية إلكترونية، وقد قامت بتدشين **ثلاثة مراكز أساسية** لتحقيق هذه الغاية، وهي:

أولا: مركز شخصنة شريحة الإمضاء الإلكتروني

دخل حيز الخدمة في 13 سبتمبر 2014، وهو يزوّد القضاة والنواب وأمناء الضبط بشرائح إلكترونية لتخزين الإمضاء الشخصي، ما يتيح توقيع وتسليم الوثائق إلكترونيًا وتبادلها بين الجهات القضائية والإدارات الأخرى، وقد تمّ استحداث **سلطة التّوثيق الإلكتروني** الخاصة بوزارة العدل المكلفة بإصدار شهادات التوثيق لتعزيز الفاعلية القانونية للإمضاء الإلكتروني[31].

ثانيا: مركز النداء الوطني لوزارة العدل

يهدف إلى تقليص البيروقراطية وتقريب الخدمة العمومية من المواطنين، ويشمل مركزًا على مستوى الوزارة ومراكز نموذجية على مستوى المجالس القضائية، ويعتمد تقنية نقل الصوت عبر بروتوكولات الإنترنت (IP) وشبكة الإنترنت الخاصة بالوزارة، كما أنه يتيح تقديم خدمات متعددة للمواطنين والجهات القضائية والإدارات العمومية عبر الرقم الأخضر المجاني 1078، ويقوم النّظام المعلوماتي تلقائيًا بإنشاء بطاقة لكل مكالمة تشمل رقم المتصل وشريط المكالمة، ممّا يوفّر قاعدة بيانات يمكن لمتّخذي القرار الاستفادة منها محليًا ووطنياً لاتخاذ القرارات استنادًا إلى إحصائيات دقيقة[32] .

ثالثا: المقرّ الاحتياطي لأنظمة الإعلام الآلي بالقليعة

دخل الخدمة بتاريخ 03 مايو 2015، ويهدف إلى حماية النّظام المعلوماتي لوزارة العدل وضمان استمرار عمل الشبكة في حال حدوث أي عطل بالمركز الرّئيسي، كما أنه يمثل نسخة

31- محمد العيداني وزروق يوسف، "رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03المتعلق بعصرنة العدالة"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، جامعة باتنة 1، الجزائر، المجلد السابع، العدد الأول، جانفي 2020، ص509.

32- أمينة بواشري وسالم بركاهم، المرجع السابق، ص226.

مطابقة للمركز الرّئيسي لشخصنة شريحة الإمضاء الإلكتروني، مع بنية مؤمنة وفق المعايير الدولية[33] ممّا يتيح الاستغناء التدريجي عن المعاملات الورقية واستبدالها بالوسائل الإلكترونية في العقود والإجراءات القضائية.

وتعكس هذه المراكز جهود وزارة العدل في تحسين الخدمات واعتماد التوقيع الإلكتروني وكذا تأسيس شبكة معلوماتية مركزية، وضمان استمرارية الخدمات القضائية والإدارية للمواطنين بكفاءة وأمان[34].

الفرع الثالث

الآليات التقنية لرقمنة قطاع العدالة

تمّ إدخال التقنيات الحديثة في قطاع العدالة مع مراعاة خصوصية وحساسية المعطيات التي يتحكم المرفق القضائي في حفظها أو إصدارها أو تسليمها، وقد تمّ اعتماد وسائل تقنية متطوّرة تضمن أعلى مستويات أمن المعلومات ودقة عالية في العمل، من خلال إدخال أنظمة معلوماتية متقدّمة تحافظ على سرّية البيانات وتدعم كفاءة الأداء.

أولا: الشّبكة القطاعية لوزارة العدل

تشكّل الشبكة القطاعية لوزارة العدل التي تمت برمجتها سنة 2004 وشرع العمل بها سنة 2006، قاعدة تحتية قابلة للتوسع لاستيعاب التطبيقات المعلوماتية المتطورة باستمرار، وقد أُخِذَ تصميمها بعين الاعتبار النوعية والدقة مع ضمان أعلى مستويات الأمن المعلوماتي، خصوصًا بالنسبة للشّبكات الداخلية المخصصة لتسهيل الاتصال والتنسيق بين مختلف مصالح الجهات القضائية، وقد تمّ إنجاز الشّبكة التي تشمل كل المحاكم والمجالس القضائية بالإضافة إلى المحكمة

33- عفاف وحشي، أثر التسيير العمومي الحديث على كفاءة الإدارة العدلية: دراسة ميدانية بوزارة العدل الجزائرية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) تخصص: علوم التسيير، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2017-2018، ص299.

34- حسين طاهري، التنظيم القضائي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا: من وحدة القضاء إلى ازدواجيته مع التعديلات الأخيرة المدخلة عليه، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة، 2007، ص53.

العليا والمؤسسات العقابية وربطها ببعضها البعض خلال سنة 2006، وهي تعمل بكفاءة عالية بما يضمن سرعة ودقة إدخال واسترجاع المعلومات[35].

كما أنها تعتمد عليها جميع التطبيقات المعلوماتية المنجزة والمخطط لإنجازها، مثل برنامج تسيير الملف القضائي وتسيير شريحة المحبوسين ونظام الأوامر بالقبض ونظام الأرشيف القضائي وتحقّق الشّبكة القطاعية من خلال هذه التطبيقات أهدافًا رئيسية، أهمها: التبادل الفوري والمؤمن للمعلومات بين مختلف مصالح وزارة العدل، ممّا يسهّل على المواطن الحصول على الخدمات والمعلومات بسرعة وكفاءة مع إمكانية الاطّلاع على قواعد البيانات المنشأة من قبل القطاع[36].

ثانيا: إنجاز أرضية خدمات أنترنت

منذ سنة 2003، تمّ تزويد قطاع العدالة بمول عالي الجودة يتيح الوصول إلى الإنترنت لتلبية احتياجات الإدارة والهيئات القضائية وكافة المؤسسات المعنية، هذا الإجراء مكّن من توسيع الوصول إلى المعلومات لجميع موظفي العدالة والمواطنين، كما دعّم إنشاء وتسيير الخدمات الإلكترونية[37].

وفي نوفمبر 2003، تم إطلاق موقع إلكتروني لوزارة العدل يهدف إلى تقديم معلومات قانونية عامة للمواطنين بما في ذلك تنظيم القطاع ومهامه وبرامجه وأنشطته، كما أن الموقع قد تطوّر لاحقًا ليصبح منصة لتقديم جميع الخدمات العدلية إلكترونيًا، من خلال تخصيص فضاء لكل خدمة أو مستجد، مثل المساعدة القضائية والكفالة وردّ الاعتبار إلى جانب طلب العفو وشؤون المحبوسين والحصول على الجنسية وغيرها.

35- الطيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر: الإنجاز والتحدي، دار القصبة، الجزائر، بدون طبعة، 2008، ص.179

36- مفيدة مقورة، "عصرنة قطاع العدالة في الجزائر: دراسة في الإنجازات وتشخيص للمعوقات"، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، المجلد السابع، العدد الثاني، ديسمبر 2021، ص72.

37- صبرينة بوبكر، "دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية: قطاع العدالة"، **مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية**، جامعة سوق أهراس، الجزائر، المجلد الأول، العدد الثاني، 2019، ص 220.

ومع إدخال تقنية التوقيع والتصديق الإلكتروني، أصبح بإمكان المواطن الحصول على العديد من الخدمات عن بُعد من خلال البوابة الإلكترونية لوزارة العدل على الرابط : http://www.mjustice.dz، ممّا يعزّز سرعة وفعالية تقديم الخدمات العدلية ويضمن التواصل الداخلي بين موظفي القطاع[38].

ثالثا: إنشاء بوابة للقانون الجزائري

تُعدّ هذه الوسيلة أداة عمل أساسية لا غنى عنها لمحترفي القانون في الجزائر، لما توفّره من قاعدة بيانات قانونية متكاملة تضمّ معلومات شاملة ودقيقة ومُحيّنة حول مختلف فروع القانون الجزائري، وقد تم إنشاؤها في أواخر شهر نوفمبر سنة 2003 في إطار سعي السّلطات العمومية إلى تسهيل الوصول إلى المعلومة القانونية وتعزيز الشّفافية ودعم العمل القضائي والبحث الأكاديمي.

وتتيح هذه المنصة للمستخدمين من قضاة ومحامين وباحثين وطلبة إمكانية الاطلاع السريع والمنظّم على مختلف النّصوص التّشريعية والتّنظيمية، بما في ذلك القوانين والمراسيم التنفيذية والقرارات الوزارية مع عرضها في صيغ ميسّرة تسهّل البحث والاستعمال، كما أنها تضمّ قاعدة بيانات ثرية في مجال الاجتهاد القضائي، بحيث يمكن للمختصّين الرّجوع إلى قرارات وأحكام صادرة عن مختلف الجهات القضائية، ممّا يساعدهم على فهم كيفية تطبيق النّصوص القانونية في الواقع العملي واستنباط التّوجهات القضائية المعتمدة.

إضافة إلى ذلك، تشمل هذه الوسيلة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، وهو ما يتيح للممارسين الإلمام بالالتزامات الدولية للدولة الجزائرية وكيفية إدماجها في

38- مكي الدراجي وراشدة موساوي، "دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر: دراسة لنموذجين قطاعيين – العدالة الداخلية والجماعات المحلية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد التاسع، العدد الأول، يناير 2018، ص29.

المنظومة القانونية الوطنية، كما تُسهم هذه الخاصية في تعزيز الانفتاح على القانون المقارن وتدعيم الثقافة القانونية لدى مختلف الفاعلين في المجال[39].

المبحث الثاني

مرفق العدالة في الجزائر

يُعدّ مرفق العدالة في الجزائر أحد أهم المرافق العمومية التي تُجسّد مبدأ سيادة القانون وتكفل حماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، فالعدالة ليست مجرد جهاز للفصل في النزاعات بل هي مؤسسة ذات طابع مرفقي تُؤدي خدمة عمومية أساسية، وتُعتبر ركيزة لضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي وترسيخ قيم الإنصاف والمساواة أمام القانون[40].

ومن هنا، فإن دراسة العدالة كمرفق عام تُتيح فهماً معمّقاً لطبيعتها القانونية والتّنظيمية وتُبرز دورها في تحقيق التّوازن بين السلطة القضائية باعتبارها سلطة مستقلّة (**المطلب الأول**)، وبين كونها مرفقاً عمومياً يخضع لمتطلّبات التّنظيم والإدارة (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

الإطار النظري

يحتلّ مرفق العدالة في الجزائر مكانة محورية ضمن منظومة المرافق العمومية، فهو يُعتبر الأداة الأساسية لتجسيد سيادة القانون وضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية، فالعدالة هي خدمة عمومية ذات طبيعة خاصة تُؤدّى وفق قواعد دستورية وقانونية دقيقة وتتميّز بخصائص تجعلها مختلفة عن باقي المرافق الإدارية[41].

39- مكي الدراجي وراشدة موساوي، المرجع السابق، ص30.

40- محمد العيداني، "رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، المجلد السابع، العدد الأول، ديسمبر 2019، ص503.

41-خالد صولي، "دور التّشريعات القانونية في تطوير أداء المرفق العمومي في الجزائر (نموذج مرفق العدالة)"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، المجلد العاشر، العدد الأول، مارس 2026، ص1275.

وعليه، فإن دراسة قطاع العدالة في جانبه النّظري يُعدّ خطوة ضرورية لفهم الأسس التي يقوم عليها هذا المرفق، سواء من حيث تكريسه دستورياً وقانونياً أو من حيث الخصائص المرفقية التي تُحدّد طبيعته ووظيفته داخل الدولة.

الفرع الأول

الأساس الدستوري والقانوني لمرفق العدالة في الجزائر

يُشكِّلُ الأساس الدستوري والقانوني الإطار المرجعي الذي تستمدّ منه السّلطة القضائية شرعية وتنظيم عملها داخل الدولة، فتكريس القضاء كسلطة مستقلة في الدستور لا يقتصر على صياغة نصوص شكلية فقط، بل يحدّد كذلك موقع القضاء في معادلة توازن السلطات ويؤسّس لضمانات جوهرية لحماية الحقوق والحريات كما أنه يضع الركائز التي تُنظِّم علاقة القضاء بالمرافق العمومية الأخرى.

أولا: تكريس السلطة القضائية في الدساتير الجزائرية

يمثّل تكريس السلطة القضائية والنص عليها في الدساتير الجزائرية المختلفة نقطة الانطلاق الأساسية لفهم مكانة القضاء داخل منظومة الدولة، فهذا التكريس لا يقتصر على صياغة النّصوص الشّكلية والنّظرية فقط، بل جاء مشتملاً على ضمانات دستورية تهدف إلى حماية استقلال القاضي وضمان حياده في الفصل بين الخصومات القضائية.

فقد جاء التّكريس الدستوري للسّلطة القضائية مشتملاً كذلك على العديد من الضمانات الأخرى، خاصة تلك المتعلّقة بحماية القضاة من الضّغوط والمتمثلة أساسًا في تنظيم آليات تعيينهم وترقية وحمايتهم من الناحية الوظيفية وحتى الجسدية، إلى جانب تحديد اختصاصات الهيئات القضائية العليا داخل مرفق القضاء[42]، فوجود نصوص دستورية واضحة كالنص صراحة على تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء أو الهيئات المشابهة له يوفّر إطاراً مؤسّسياً يحدّ من تدخل السلطة

42- عبد القادر بوعزيز، "استقلالية السلطة القضائية في الدستور الجزائري"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد السابع والخمسون، العدد الثاني، يونيو 2022، ص252.

التّنفيذية في شؤون نظيرتها القضائية، إلى جانب أنه يؤمّن آليات رقابية داخلية تضمن التزام القضاة بالمعايير المهنية والأخلاقية دون المساس باستقلاليتهم أثناء تأديتهم لمهامهم المعتادة، فهذه الضّمانات تُعدّ شرطاً لازماً لتمكين القضاء من أداء دوره في حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، والتي هي من أهمّ الأهداف التي يسعى الدستور الجزائري لتحقيقها[43].

ولم يبقِ المشرع الجزائري التّكريس الدستوري للسّلطة القضائية حبيس الورق فقط، بل ترجم ذلك إلى نصوص تنظيمية تفصيلية قامت بتحديد كيفية ممارسة السلطة القضائية لمهامها عملياً فالقوانين العضوية تُنظّم تركيب المحاكم وصلاحياتها وتضع قواعد التّعيين والضمانات التّأديبية، بينما تُنظّم قوانين الإجراءات المدنية والجزائية سير الدعوى وحقوق الدفاع وطرق الطّعن والتّنفيذ، وبهذا الشّكل فإن هذا الإطار القانوني العملي يحول المبادئ الدستورية إلى قواعد قابلة للتّطبيق داخل المحاكم، ويضمن توحيد الممارسات القضائية بما يحفظ حقوق المتقاضين ويعزّز ثقة الجمهور في النظام القضائي[44].

ثانيا: النّصوص المنظّمة لمرفق القضاء في الجزائر

تُشكّل النّصوص التّشريعية والتّنظيمية العمود الفقري الذي يترجم المبادئ الدستورية المتعلّقة بالسّلطة القضائية إلى قواعد عملية تُطبّق داخل المحاكم، فالمبدأ الدستوري المتمثّل في استقلالية السّلطة القضائية عن باقي السّلطات الأخرى يكتسب فاعليته من خلال مجموعة من النصوص القانونية العضوية التي تنظّم تركيب المؤسّسات القضائية وآليات تعيين القضاة وترقيتهم إلى جانب

43- تمّ النّص على ذلك في الفصل الرابع من الباب الثالث من القانون رقم 01/16 المؤرخ في 06 مارس 2016م، المتضمن التعديل الدستوري ج.ر.ج.ج، العدد14، الصادر بتاريخ 07 مارس 2016م، والمعدل بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأولى علم 1442 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2020 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020 ج.ر.ج.ج، العدد 82 الصادر بتاريخ 15 جمادى الأولى 1442 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2020، الموسوم بعنوان: القضاء، في المواد الآتية:

المادة 163:"القضاء سلطة مستقلّة، القاضي مستقلّ، لا يخضع إلا للقانون".

المادة 164:"يحمي القضاء المجتمع وحريات وحقوق المواطنين"

المادة 165:"يقوم القضاء على أساس مبادئ الشرعية والمساواة"

المادة 173:"يمتنع القاضي عن كل ما يخل بواجبات الاستقلالية والنزاهة. ويلتزم بواجب التحفظ".

44- رابح شامي، "الطبيعة القانونية لقواعد التنظيم القضائي في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، جامعة تيسمسيلت، الجزائر المجلد السابع، العدد الأول، يونيو 2022، ص699.

صلاحيات الهيئات العليا المشرفة على المهنة القضائية، كما تعمل باقي القوانين الأخرى والتي تعتبر إجرائية في طبيعتها على ضبط سير الدعاوى وحقوق الدفاع وطرق الطّعن والتّنفيذ إلى غير ذلك من الإجراءات التي تتمّ على مستوى مرفق القضاء[45].

أ. القوانين العضوية

تُعتبر القوانين العضوية أداة أساسية وحاسمة في تنظيم مرفق القضاء، حيث تلعب دورًا مركزيًا في تأطير النّظام القضائي من خلال تقديم تفصيل مؤسّسي للمبادئ الدستورية التي تُكمِّل الدستور وتنظم هيكل السّلطة القضائية وعملها، ففي الجزائر تمّ إصدار عدّة نصوص عضوية تنظّم جهاز القضاء تشمل بالدرجة الأولى تنظيم المحاكم والهيئة المشرفة على القضاة إلى جانب تنظيم المسار المهني لهم بالإضافة إلى تحديث هيكلة الجهاز القضائي نفسه، كما تهدف هذه النّصوص إلى ترجمة مبدأ استقلال السّلطة القضائية دستورياً إلى ضمانات مؤسّسية وإجرائية تعزّز من تجسيده على أرض الواقع[46].

ب. القوانين الإجرائية

يُعتبر كل من قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 08-09 الصادر عام 2008 الذي يحدد قواعد رفع الدعاوى وإجراءات سير الجلسات، بالإضافة إلى طرق الإثبات وآجال الطعن والتنفيذ أمام المحاكم المدنية والإدارية، بالإضافة إلى قانون الإجراءات الجزائية رقم 66-1966/155 بمختلف تعديلاته والمنظّم لإجراءات البحث والتحقيق والمحاكمة الجنائية وضمان حقوق المتهمين والضحايا ضمن إطار الإجراءات الجنائية، التجسيد العملي والتّطبيقي للنّصوص المنظّمة لمرفق القضاء على أرض الواقع فمثل هذه القوانين تحوّل المبادئ الدستورية مثل حق الدفاع

45-محمد الصالح بوالشعير، السلطة القضائية في النظام الدستوري الجزائري: دراسة تحليلية في ضوء التعديلات الدستورية (2016-2020) منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2021، ص 283-284.

46- بلقاسم سلاطنية، القوانين العضوية للسلطة القضائية في الجزائر: دراسة تحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2019 ص 46.

وعلانية الجلسات وغيرها من الحقوق إلى قواعد عملية تُطبَّق يومياً داخل المحاكم، ممّا يجعلها المرجع الأساسي للقضاة والمحامين والهيئات القضائية على حدّ السواء.[47]

ثالثا: علاقة استقلال القضاء بالطابع المرفقي للخدمة القضائية

يُقصدُ باستقلال السلطة القضائية أو الاستقلال القضائي هو ممارسة القاضي لوظيفته ومهامه المسندة إليه بمعزل عن أي تأثير خارجي سياسيًا كان أو إداريًا معتمداً فقط على القانون وضميره المهني في إصدار الأحكام، هذا الاستقلال هو الذي يمنح للأحكام القضائية شرعيتها ويعزّز ثقة الجمهور في القضاء كسلطة محايدة[48]، وفي المقابل يَدخُل الطابع المرفقي للقضاء ضمن إطار الخدمة العامة حيث أنه يُلزم العمل بمبادئ الاستمرارية والمساواة وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع، وهذا يتطلّب وجود تنظيمات إدارية وقواعد تشغيلية تضمن أن العدالة ليست امتيازًا لفئة محدّدة أو حكرًا عليها بل حقًا عامًا متاحًا لكل المواطنين[49].

وعليه، فإن غياب التّوازن بين استقلالية الجهاز القضائي والطابع المرفقي له يؤدي إلى تباطؤ الفصل في القضايا وتفاوت في جودة الأحكام بالإضافة إلى ضعف ثقة الجمهور في النظام القضائي، وبالمقابل من ذلك فإن التّوازن الصحيح بينهما يساهم في تعزيز الشّفافية واحترام آجال التّقاضي إضافة إلى حماية حقوق الدفاع[50].

47- القانون رقم 09/08 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية المؤرّخ في 18 صفر عام 1429هـ الموافق لـ 25 فبراير 2008، الصادر في 17 ربيع الثاني 1429 هـ الموافق لـ 23 أبريل 2008م، العدد 21.

48- حبشي ليلى كميلة، استقلالية السلطة القضائية في التشريع الجزائري، **مجلة مقاربات**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد الثالث العدد الخامس، أكتوبر 2015، ص45.

49 – فاطمة الزهراء بن عمار، "مرفق القضاء بين مبدأ الاستقلالية والطابع المرفقي للخدمة العامة"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية** جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد السادس، العدد الثاني، ديسمبر 2021، ص207.

50- علي غربي، "السلطة القضائية في الجزائر بين الإصلاحات والتحديات – استقلالية القضاء ورهان فرض سيادة القانون"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، المجلد التاسع، العدد الأول، مارس 2015، ص1483.

الفرع الثاني

خصائص مرفق العدالة

يُعدّ مرفق العدالة في الجزائر خدمة عمومية ذات طابع خاص يجمع بين وظيفة قضائية مستقلّة ومتطلبات المرفق العام وهو ما يفرض قراءة متأنّية لخصائصه المرفقية، حيث تتجلّى هذه الخصائص بشكل أكثر تحديدًا في مجموعة من المبادئ المؤسّسة التي تُنظّم علاقة المواطن بالقضاء وتحدّد التزامات الدولة تجاه قطاع العدالة، بدءًا من مبدأ الاستمرارية الذي يضمن استمرارية تقديم الخدمة القضائية دون انقطاع، مرورًا بمبدأ المساواة في النفاذ إلى القضاء ووصولًا إلى مبدأ المجانية أو نسبية الرّسوم القضائية الذي يعكس البعد الاجتماعي للعدالة[51].

أولاً: مبدأ استمرارية مرفق العدالة

تتجلّى استمرارية مرفق القضاء في عدّة مظاهر عملية أهمها: استمرارية عمل المحاكم على مدار السّنة مع تنظيم الجلسات وفق آجال محددة، إلى جانب ضمان عدم تعطيل الفصل في القضايا بسبب عوامل إدارية أو تنظيمية، كما تشمل الاستمرارية توفير الموارد البشرية والمادية اللاّزمة لسير عمل مرفق العدالة، بما في ذلك القضاة والكُتّاب بأنواعهم وأعوان التّنفيذ بالإضافة إلى التّجهيزات التّقنية التي تُسهِّل سير المرفق القضائي بشكل طبيعي، فأيّ خلل في هذه الموارد قد يؤدّي إلى تعطيل الخدمة القضائية ويُناقض مبدأ الاستمرارية، الذي يفرض على الدولة إلزامية الوقوف الصارم على مدى توافر الظروف الملائمة لاستمرار عمل القضاء بداخلها[52].

إلى جانب هذا، فإن مبدأ الاستمرارية يُعتبر شرطًا أساسيًا لإنجاح مشاريع الرقمنة والإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة داخل الدولة الجزائرية، فإدخال التكنولوجيا في المرفق القضائي يهدف أساسًا إلى تعزيز خاصية استمرارية الخدمة عبر تقليص آجال الفصل وتسهيل النفاذ إلى المعلومات القضائية بالإضافة إلى ضمان تقديم هذه الخدمة عن بُعد ودون انقطاع، وهي بهذا تُشكل الإطار

51- عبد الرزاق بوشريط، "مرفق القضاء في الجزائر بين الطابع المرفقي ومتطلبات الاستقلالية"، **المجلة الجزائرية للدراسات القانونية والسياسية** جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، مارس 2024، ص61.

52- عبد الرزاق بوشريط، نفس المرجع، ص62.

المرجعي الذي تُقاس به فعالية الإصلاحات التقنية والتنظيمية التي يشهدها قطاع العدالة الجزائري[53].

ثانيا: مبدأ المساواة أمام القضاء

يُعتبر مبدأ المساواة أمام القضاء أحد أهمّ ركائز مرفق العدالة في الجزائر كونه يُجسِّد التزام الدولة بضمان أن يتمتّع جميع المواطنين بحق متساوٍ في الوصول إلى العدالة دون أي تمييز قائم على أساس الجنس أو الأصل أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي، ويجد هذا المبدأ أساسه في النّصوص الدستورية التي تؤكّد على أن كل المواطنين متساوون أمام القانون والقضاء معًا، كما أنه يُترجَمُ عمليًا في السّياسات والإجراءات القضائية التي تهدف إلى تحقيق عدالة منصفة للجميع فالمساواة أمام القضاء ليست مجرد شعار قانوني أو دستوري بل هي معيار أساسي به تُقاسُ شرعية النّظام القضائي وفعاليته في حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد[54].

وتتجلّى تطبيقات هذا المبدأ من الناحية العملية في عدّة مظاهر أبرزها: تكافؤ الفرص في عرض النّزاعات على مختلف الهيئات القضائية، حيث يُتاح لكل فرد –وبغض النّظر عن وضعه– الحق في رفع دعوى قضائية أو الدفاع عن نفسه أمام القضاء، كما يشمل المبدأ ضمان حياد القاضي في الفصل بين الخصوم بحيث لا يتأثر الحكم الصادر عنه بالاعتبارات الشخصية أو الاجتماعية أو السياسية، ويُعتبر هذا الحياد شرطًا جوهريًا لتحقيق المساواة الفعلية أمام مرفق القضاء ذلك أن أي انحراف في تطبيق القانون يُعدّ إخلالًا بحقوق المتقاضين ويهزّ ثقة المجتمع في العدالة[55].

53 -Zarrouk. Y, & El Aidani. M, « Digitization of the Justice Facility in Algeria in Light of Law 15-03 on the Modernization of Justice », **Al-Bahith Journal of Academic Studies**, University of Batna1, Algeria, Vol 7N°1, 2020, P.511.

54 - Ben Issa. A, « The Principle of Equality Before Justice in the Algerian Legal System ». **Journal of Legal and Political Studies**, University of Algiers1, Vol 12, N°2, 2019,P. 234.

55 -Ben Ammar. F, (2021). « The Principle of Equality Before Justice Between Constitutional Texts and Practical Applications in Algeria », **Journal of Law and Political Science**, University of Oran 2, Algeria Vol 9, N°2, P. 202–203.

ثالثا: مبدأ المجانية ونسبية الرسوم القضائية

يعتبر مبدأ مجانية ونسبية الرسوم القضائية من أهم المبادئ التي تُميز مرفق العدالة في الجزائر كونه يُجسّد البعد الاجتماعي والإنساني للعدالة باعتبارها خدمة عمومية أساسية لا ينبغي أن تُحجب عن أي فرد بسبب عجزه المالي، فالعدالة بوصفها سلطة مستقلة ومرفقًا عامًا تهدف بالدرجة الأولى إلى حماية الحقوق وضمان المساواة بين المواطنين، وهو ما يقتضي أن تكون إجراءات التقاضي متاحة للجميع دون تمييز أو إقصاء، لذلك فإن المشرّع الجزائري أقرّ مبدأ المجانية في العديد من النصوص القانونية مع اعتماد نسبية الرسوم في بعض الحالات بما يضمن تحقيق التّوازن بين تمويل المرفق القضائي وحماية حق الوصول إلى العدالة بكل سهولة ويُسر[56].

ويتجلّى مبدأ مجانية أو نسبية الرسوم القضائية في أن رفع الدعوى القضائية أو متابعة إجراءات سير الدعاوى أمام المحاكم لا يتطلب دفع رسوم باهظة بل تُحدّد الرّسوم وفق معايير نسبية تراعي طبيعة الدعوى وقيمة النزاع، كما أن هناك حالات يُعفى فيها المتقاضون من دفع الرسوم خاصة الفئات الهشة أو القضايا ذات الطابع الاجتماعي مثل قضايا الأحوال الشخصية أو القضايا الجزائية المتعلقة بحقوق الأفراد الأساسية، ويُعتبر هذا الإعفاء ضمانة عملية لتكريس مبدأ المساواة بين المتقاضين أمام القضاء مهما كانت أحوالهم الاجتماعية وهو يُعزز من الطابع الاجتماعي لمرفق العدالة[57].

المطلب الثاني

الإطار التنظيمي

يُعدّ مرفق العدالة أحد أهمّ المرافق العمومية في الدولة الجزائرية كونه يُمثل الضمانة الأساسية لحماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، ويُجسّد مبدأ سيادة القانون باعتباره الرّكيزة الجوهرية لأي

56- عبد الرزاق بن يوسف، "مجانية القضاء في التشريع الجزائري بين المبدأ والواقع"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة خنشلة، الجزائر المجلد الثامن، العدد الثاني، ديسمبر 2019، ص183-184.

57- فاطمة الزهراء سليماني، "مجانية القضاء في التشريع الجزائري وأثرها على حق التقاضي"، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، جامعة سعيدة الجزائر، المجلد السابع، العدد الأول، يونيو 2020، ص95-96.

نظام ديمقراطي، ومن ثمة فإن دراسة الإطار التّنظيمي لهذا المرفق تُعتبر خطوة محورية لفهم كيفية عمله والآليات التي تُنظّم تسييره.

فالإطار التّنظيمي لمرفق العدالة لا يقتصر على تحديد البنية الهيكلية للمحاكم والجهات القضائية المختلفة فقط، بل يمتدّ ليشمل تقديم خدمة عمومية قضائية ذات جودة وطابع عمومي بما يحقّق الإنصاف والعدالة لجميع المواطنين.

الفرع الأول

الهيكل التّنظيمي لمرفق العدالة

يمثّل الهيكل التّنظيمي لمرفق العدالة في الجزائر الأساس الذي تُبنى عليه العملية القضائية حيث يتوزّع النّظام القضائي عبر مستويات متعدّدة من المحاكم، بدءًا بالمحاكم الابتدائية وصولًا إلى المجالس القضائية والمحكمة العليا، ما يتيح توزيعًا عقلانيًا للاختصاصات ويعزّز فاعلية المنظومة.

وتلعب وزارة العدل الجزائرية دورًا محوريًا في إدارة وتسيير هاته المرافق العمومية، وذلك من خلال حرص القائمين عليها الدائم على توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لضمان استمرارية العمل القضائي، مع ضرورة توفير جميع الإمكانيات التي تكفل احترام استقلالية القضاة وفصل السّلطة القضائية عن باقي السلطات الأخرى.

أولا: المحاكم والجهات القضائية المختلفة

يشكّل تنظيم المحاكم وغيرها من الجهات القضائية المختلفة الأساس الذي يقوم عليه مرفق القضاء في الجزائر، نظرًا لأنه يُترجم المبادئ الدستورية والقانونية من نصوص نظرية إلى مؤسّسات عملية تُمارس اختصاصاتها وفق قواعد محددة، فالعدالة لا يمكنها أن تتحقّق إلا من خلال هيكل

قضائي متكامل يضمن توزيعًا واضحًا للاختصاصات ويُتيح للمتقاضين النّفاذ إلى القضاء عبر مستويات متعدّدة من المحاكم والهيئات القضائية[58].

ويتكوّن النّظام القضائي في الجزائر من محاكم ابتدائية تُعتبر الدرجة الأولى للتقاضي، حيث تُعرض أمامها القضايا المدنية والجزائية البسيطة وتُمارِسُ اختصاصاتها وفقًا لقوانين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، كقانون الإجراءات المدنية والإدارية وقانون الإجراءات الجزائية والقانون الجنائي وقانون الأسرة وقانون العقوبات إلى غير ذلك من القوانين الجزائرية الأخرى، فهذه المحاكم تُشكّل نقطة الانطلاق في مسار الدعوى القضائية وتُعتبر الأقرب إلى المواطن من حيث الوصول إلى العدالة[59].

أما المجالس القضائية فهي تعتبر الدرجة الثانية للتّقاضي وتُمارس اختصاصاتها بالنّظر في الطعون المقدّمة ضد الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية، كما أنها تختصّ كذلك بالنّظر في القضايا ذات الطابع الأكثر تعقيدًا وتُعتبر حلقة وصل بين المحاكم الابتدائية والمحكمة العليا، فوجود هذه المجالس يُعزّز من ضمانات المتقاضين كونه يُتيح لهم فرصة مراجعة الأحكام والتّأكد من سلامة تطبيق القانون[60].

وتأتي المحكمة العليا في قمة الهرم القضائي وهي تُمارس دورًا رقابيًا على تطبيق القانون كونها تختص بالنّظر في الطعون بالنقض ضد الأحكام النهائية الصادرة عن المجالس القضائية، ولا تُعتبر المحكمة العليا درجة ثالثة للتّقاضي بل هي هيئة رقابية تهدف إلى توحيد الاجتهاد القضائي وضمان

58- فاطمة الزهراء كودري، "مستجدات التنظيم القضائي الجزائري (دراسة في ضوء النصوص التشريعية والتنظيمية الصادرة في 2022)"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، المجلد السابع، العدد الثاني، يونيو 2023، ص12–13.

59- محمد قاسمي، "التنظيم القضائي في الجزائر بين النصوص القانونية والتطبيق العملي"، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، المركز الجامعي صالحي أحمد، النعامة، الجزائر، المجلد الخامس، العدد الأول، يونيو 2017، ص33.

60- عبد القادر زروقي، "التنظيم القضائي في الجزائر: دراسة في هياكل القضاء واختصاصاته"، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، جامعة سعيدة الجزائر، المجلد السادس، العدد الثاني، ديسمبر 2018، ص145.

التّطبيق السّليم للقانون، ويُبرِزُ هذا الدور أهمية المحكمة العليا في تحقيق الأمن القانوني وتعزيز ثقة المتقاضين في النظام القضائي[61].

وتجدر الإشارة إلى وجود جهاز آخر لا يقلّ أهمية عن الأجهزة القضائية المذكورة ويسمى بـ: "**المحكمة الدستورية**"[62]والتي تُعتبر عنصرًا أساسيًا في النّظام القضائي الجزائري، فهذا الجهاز يختصّ بالرقابة على دستورية القوانين ويُمارس دورًا محوريًا في حماية الحقوق والحريات الأساسية وضمان احترام مبدأ سمو الدستور، فالمحكمة تُشكِّل ضمانة إضافية تكرّس مبدأ استقلال القضاء وتُبرز خصوصية السلطة القضائية مقارنة بالمرافق الإدارية الأخرى[63] .

كما توجد محاكم أخرى متخصصة مثل المحاكم الإدارية التي تختصّ بالنّظر في المنازعات الإدارية التي تثور بين الأفراد والإدارة باعتبارها صاحبة السلطة العامة، إلى جانب وجود نوعٍ آخر من المحاكم تختصُّ بمعالجة القضايا ذات الطابع الجنائي والخطير وتسمى بـ: "**المحاكم الجنائية**"، هذا التّنوع في الجهات القضائية يعكس مدى حرص المشرّع الجزائري على توفير آليات قضائية متخصّصة تُلبي احتياجات المجتمع المتنوعة من جهة وتُعزّز من فعالية المرفق القضائي في مواجهة مرافق الدولة الأخرى[64].

ثانيا: دور وزارة العدل في التسيير الإداري لمرفق العدالة

تلعبُ وزارة العدل دورًا هامًّا في التّسيير الإداري لمرفق القضاء،فهي تُشكّل الجهة المركزية المسئولة عن إدارة الموارد البشرية والمالية والبنية التّحتية لمختلف الهيئات القضائية المتواجدة عبر تراب الجمهورية، بما يضمن استمرارية الخدمة القضائية وتوفير الظروف الملائمة لعمل القضاة وكل العاملين بهذا القطاع، وعلى الرغم من أن القضاء يتمتّع باستقلالية دستورية في إصدار الأحكام

61- محمد الصغير بعلي، "القضاء الإداري مجلس الدولة"، دار العلوم، عنابة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2015، ص150.

62- تم النّص على المحكمة الدستورية في التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، ج.ر.ج.ج، العدد 82 الصادر بتاريخ 15 جمادى الأولى 1442 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2020، الموسوم بعنوان: المحكمة الدستورية.

63- أحمد حمزة، "دور المحكمة الدستورية في حماية الدستور في الجزائر"،المجلة القانونية الجزائرية، العدد 15، 2018، ص 78-79.

64- بوبكر خلف، "النظام القضائي الإداري الجزائري: دراسة مقارنة، **مجلة البحوث والدراسات**، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد الثالث عشر العدد الأول، جانفي 2016، ص137.

إلا أن الجانب الإداري والتنظيمي له يبقى مرتبطًا بوزارة العدل التي تُمارس صلاحياتها الكاملة عليه بما يخدم هذه الاستقلالية[65].

وتتمثّل أولى مهام الوزارة في إدارة الموارد البشرية، حيث أنها تُشرف على تعيين القضاة وتكوينهم إلى جانب ترقيتهم وفقًا للقوانين العضوية المنظّمة للسلطة القضائية، كما أنها تقوم من جهة أخرى بإدارة شؤون الموظفين الإداريين العاملين في مختلف الهيئات القضائية التابعة لهذا المرفق كـ: الكُتّاب بجميع رُتبهم وأعوان التنفيذ وأعوان الضبط... بما يضمن سير الإجراءات القضائية بسلاسة وسهولة تامة، هذا الدور الإداري يُعتبر ضروريًا لتأمين الكفاءات البشرية اللازمة لعمل المرفق القضائي، ولكنه في الوقت نفسه يجب أن يُمارس بعيدًا عن أيّ مساس باستقلالية القضاة في إصدار أحكامهم القضائية[66].

إلى جانب ذلك، تُشرف وزارة العدل على إدارة الموارد المالية والبنية التحتية لمرفق القضاء فهي تُخصّص الميزانيات اللازمة لتسيير المحاكم وتُشرف على بناء وصيانة المقرّات القضائية وكذا توفير التّجهيزات التّقنية والمعلوماتية الضرورية، ويُبرز هذا الدور أن الوزارة ليست جهة تنظيمية فقط بل هي أيضًا مسئولة عن ضمان الظروف المادية التي تُتيح للقضاء أداء مهامه بفعالية، غير أن هذا الارتباط المالي يُثير إشكالية مدى تأثير السلطة التنفيذية على استقلال القضاء وهو ما يستدعي توفير المزيد من الآليات الرقابية التي تضمن الشّفافية في إدارة الموارد[67].

كما تلعب الوزارة دورًا مهمًا في تنسيق العمل بين الجهات القضائية المختلفة، فهي تُنظّم العلاقة بين المحاكم الابتدائية والمجالس القضائية والمحكمة العليا وتُشرف على سير الإجراءات

65- فتيحة بوغفال، "تدخل وزير العدل في مؤسسة السلطة القضائية وأثره على استقلالية السلطة القضائية"، **مجلة الحقوق والحريات**، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد السابع، العدد الثاني، أكتوبر 2019، ص121.

66-سالم بركاهم، "الإصلاح الإداري في الجزائر – عرض تجربة مرفق العدالة (1999-2017)"، **المجلة العلمية لجامعة الجزائر3**، جامعة الجزائر3، الجزائر، المجلد السادس، العدد الحادي عشر، جانفي 2018، ص217.

67- سعاد عياش، "ضمانات استقلال السلطة القضائية في ظل التعديل الدستوري 2020: بين الطموح الدستوري والإشكال التطبيقي"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة خنشلة، المجلد الرابع، العدد الثالث عشر، ديسمبر 2021، ص135.

القضائية بما يضمن وحدة النظام القضائي، ويُعتبر هذا التّنسيق ضروريًا لتفادي التّداخل في الاختصاصات بين هذه الجهات وضمانة فعلية لانسجام العمل القضائي وتوحيده على مستوى القطر الجزائري[68].

من جهة أخرى، تُساهم كذلك وزارة العدل في تحديث المرفق القضائي عبر إدخال تقنيات الرقمنة والإدارة الإلكترونية مثل إنشاء البوابات الرقمية وتطوير أنظمة المعلومات القضائية ممّا يجعل منها إصلاحات تهدف إلى تحسين جودة الخدمة العمومية القضائية وتقليص آجال الفصل في القضايا إضافة إلى تعزيز الشفافية في الوصول إلى المعلومات القضائية، غير أن نجاح هذه الإصلاحات يعتمد بالدرجة الأولى على مدى قدرة الوزارة في توفير الموارد اللازمة وتدريب الكفاءات البشرية على استخدام هذه التقنيات بشكل أكثر فاعلية ونجاعة[69].

ثالثا: استقلالية مرفق القضاء عن الإدارة المركزية

تُعدّ قضية استقلال المرفق القضائي عن الإدارة المركزية من أبرز القضايا التي لا تزال تُثير نقاشًا واسعًا في الفقه القانوني والإداري، ذلك أن القضاء في الجزائر يتمتّع باستقلالية دستورية في إصدار الأحكام بينما يبقى مرتبطًا إداريًا وماليًا بوزارة العدل التي تُمارس صلاحياتها في إطار الإدارة المركزية، هذا التّداخل بين هذين الطرفين يُبرز خصوصية السّلطة القضائية مقارنة بالمرافق الأخرى ويطرح تحديات عملية تتعلق بكيفية تحقيق التوازن بين استقلال القاضي وضمان استمرارية المرفق القضائي[70].

كما تتجلّى مظاهر هذا التداخل كذلك في كون أن القاضي وعلى الرغم من أنه يتمتّع بالاستقلالية في إصدار الأحكام القضائية، إلا أنه يعتمد بشكل كامل على الإدارة المركزية في

68- محمد بوسنّة، "دور وزارة العدل في تحقيق التنسيق بين الجهات القضائية في النّظام القضائي الجزائري"، **مجلة الدراسات القانونية**، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المجلد الثاني، العدد الثامن، يونيو 2022، ص52.

69- كمال بلعربي، "سياسة الرقمنة القضائية في الجزائر بين تحديث المرفق وتحسين الخدمة العمومية: دراسة حالة برنامج 'العدالة الإلكترونية'" **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، جامعة البليدة2، المجلد السادس، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر 2022، ص96.

70-فاطمة الزهراء زواوي، "خصوصية استقلال السلطة القضائية في النظام الدستوري الجزائري: بين الضمانة الدستورية والارتباط الإداري"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الخامس عشر، مارس 2021، ص49.

تسيير شؤون عمله اليومية مثل توفير المقرّات والتجهيزات والموارد البشرية المساندة، فهذا الاعتماد المطلق على الإدارة المركزية يكشف لنا حقيقة مفادها أن استقلال القضاء لا يمكنه أن يتجسّد عمليًا دون إدارة مركزية فعّالة، كما أنه في الوقت نفسه يُظهر أن أي تدخّل إداري غير مشروع قد يُقوّض من استقلالية القاضي ويُضعف ثقة المجتمع في العدالة[71].

الفرع الثاني

جودة الخدمة العمومية القضائية وضمانات المتقاضين

ممّا لا شكّ فيه أن استقلال مرفق القضاء وهيكله التنظيمي لا يكتمل إلا من خلال توفير خدمة قضائية عمومية ذات جودة عالية تُلبي تطلعات المواطنين وتُعزز ثقتهم في النظام القضائي فالعدالة ليست مجرد سلطة دستورية فقط،بل هي أيضًا مرفق عمومي يجب أن يُدار وفق المعايير القضائية العالمية المتعارف عليها كتلك المتعلقة بالمحاكمة العادلة والكفاءة والشفافية، وأن يُقدّم خدماته لجميع المتقاضين بشكل عادل ومنصف بالإضافة إلى سرعة في الفصل القضايا.

أولا: الحق في المحاكمة العادلة

يتجلّى الحق في المحاكمة العادلة بشكل واضح أولًا في حياد القاضي واستقلاله حيث يُعتبر استقلال السلطة القضائية شرطًا جوهريًا لتحقيق المحاكمة العادلة، فالقاضي لا يخضع إلا للقانون وضميره المهني وهو ملزم بالفصل في النزاعات التي تُعرضُ دون أي تأثير خارجي سياسي أو إداري وهذا الحياد يُعزّز من ثقة المتقاضين في نزاهة الأحكام كما أنه يُشكّل ضمانة حقيقية لشرعية النّظام القضائي[72].

إلى جانب ذلك، يُعتبر مبدأ علانية الجلسات من أبرز مظاهر المحاكمة العادلة كونه يُتيح للجمهور متابعة سير الدعوى ويُعزز من شفافية القضاء، غير أن هذا المبدأ لا يُطبق بشكل كامل

71- محمد الصالح بن عمر، "الضمانات العملية لاستقلال القضاء في الجزائر: دراسة في إشكالية التبعية الإدارية واللّوجستية"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد الثالث، العدد التاسع، يونيو 2020، ص 119.

72- يوسف دلالاندة، الوجيز في ضمانات المحاكمة العادلة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة، 2005، ص58.

إذ لا يمكن أن تُعقد جلسات أمام الجمهور في الحالات الاستثنائية التي تكون متعلّقة بالنّظام العام أو التي نصّ القانون على أنها تكون سرّية الانعقاد، ومع ذلك فإن الأصل في الجلسات وإصدار الأحكام هو العلانية التي تُشكّل ضمانة أساسية ضد أيّ انحراف في سير العدالة[73].

ثانيا: إشكالية بطء سير الإجراءات القضائية

يُعتبر احترام آجال الفصل في القضايا من أبرز المؤشّرات التي تُقاس بها فعالية المرفق القضائي وجودة الخدمة العمومية المقدمة للمتقاضين، فالقضاء لا يقتصر دوره على إصدار الأحكام بل يتعيّن أن يُمارس وظيفته في آجال معقولة تضمن حماية الحقوق وتُعزز ثقة المواطنين في العدالة ويعتبر طول الآجال أو البطء في الفصل في القضايا من أهمّ الإشكاليات التي تواجه النّظام القضائي الجزائري، كونه يؤدي إلى تعطيل مصالح الأفراد ويُضعف من مصداقية السلطة القضائية باعتبارها سلطة مستقلة وفعّالة[74].

وقد سعت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى إدخال إصلاحات تهدف إلى تقليص آجال الفصل في القضايا وحلّ هذه المشكلة من أساسها، من خلال اعتماد الرقمنة في إدارة الملفات القضائية وإدخال أنظمة معلوماتية لتتبع القضايا وتبسيط الإجراءات القضائية قدر الإمكان وتعتبر مثل هذه الإصلاحات خطوات مهمّة تساعد على تحسين فعالية المرفق القضائي إلا أنها تحتاج دعمًا أكبر من حيث الموارد البشرية والتّقنية لضمان نجاحها[75].

ثالثا: الشفافية وإتاحة المعلومة القضائية

تُعتبر الشفافية وإتاحة المعلومات القضائية من أهمّ الضمانات التي تُعزّز جودة الخدمة العمومية القضائية في الجزائر، ذلك أن العدالة لا تتحقّق من خلال إصدار الأحكام القضائية فقط

73- رمضان غمسون، الحق في المحاكمة العادلة، دار المعية للنشر، الجزائر، بدون طبعة، 2005، ص401.

74- كمال بوكحيل، "آجال الفصل في الدعاوى كمعيار لتقييم أداء المرفق القضائي في الجزائر: دراسة ميدانية تحليلية"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد الخامس، العدد الثاني والعشرون، ديسمبر 2022، ص115.

75- حنان بن عمار، "إصلاح قطاع العدالة من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة "، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، مارس 2026، ص491.

بل كذلك عن طريق تمكين المواطنين والمتقاضين من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بسير القضايا والقرارات القضائية والإجراءات المتبعة داخل المحاكم، فالشّفافية تعتبر ركيزة أساسية لبناء الثّقة بين المواطن والمؤسسة القضائية وتُترجم عمليًا مبدأ سيادة القانون والمساواة أمام القضاء[76].

إلى جانب ذلك، فإن الشّفافية تُعتبر شرطًا أساسيًا لتحقيق العدالة الاجتماعية نظرًا لأنها تُسهم كثيرًا في تقليص الفوارق بين المتقاضين، من خلال تمكين الجميع من الوصول إلى نفس المعلومات القضائية دون تمييز، فالمواطن الذي يتمكّن من الاطلاع على حقوقه وإجراءات التّقاضي يكون أكثر قدرة على الدفاع عن نفسه وممارسة حقوقه بشكل فعّال، ومن هنا يمكن القول بأن الشّفافية ليست مجرد قيمة أخلاقية أو ضرورة مهنية فقط، بل أصبحت ضمانة عملية وفعلية لتحقيق المساواة المرجوة أمام مرفق القضاء[77].

76- منى يوسفي وآسية عجيمي، "الرقمنة كخيار لمكافحة الفساد الإداري وتكريس مبدأ الشفافية "، مذكرة ماستر، تخصص: القانون الإداري جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2024-2025، ص1.

77- أمال بوهنتالة وبن لعامر وليد، "الشفافية كمقاربة قانونية للحد من ظاهرة الفساد "، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، جامعة الحاج لخضر باتنة1، الجزائر، المجلد الثامن، العدد الثاني، جويلية 2019، ص423.

من خلال هذا الفصل، يمكن القول بأن رقمنة قطاع العدالة قد أصبحت من أهمّ رهانات الإصلاح الإداري والقضائي في الجزائر، باعتبارها وسيلة حديثة تهدف إلى تطوير المرفق القضائي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وذلك من خلال توظيف تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مختلف الإجراءات والمعاملات القضائية، وقد تبين بأن مفهوم رقمنة العدالة لا يقتصر على مجرد استبدال الوسائل الورقية بأخرى إلكترونية، بل يمثل مشروعًا إصلاحيًا متكاملاً يسعى إلى إعادة تنظيم العمل القضائي وفق أسس حديثة تقوم على السرعة والشفافية والدقة.

كما تمّ التّطرّق من خلال هذا الفصل كذلك، إلى مختلف الجوانب المفاهيمية المرتبطة برقمنة قطاع العدالة، من خلال تحديد مفهومها وأهدافها وبيان أهمّ الآليات القانونية والتّنظيمية والتّقنية المعتمدة لتجسيد هذا التحول الرقمي، حيث سعى المشرّع الجزائري إلى وضع إطار تشريعي وتنظيمي يواكب التّطورات التكنولوجية الحديثة، خاصة من خلال إصدار القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، إلى جانب إنشاء هياكل وهيئات متخصّصة تعمل على تنفيذ برامج الرقمنة وتطويرها.

ومن جهة أخرى، أبرز هذا الفصل المكانة التي يحتلّها مرفق العدالة داخل الدولة باعتباره مرفقًا عموميًا أساسيًا يهدف إلى حماية الحقوق والحريات وتحقيق سيادة القانون، وهو ما يفسّر الاهتمام المتزايد بعصرنته وتحديثه بما يضمن تحسين أدائه وتقريب خدماته من المواطن، كما أظهر هذا الفصل بأن نجاح مشروع الرقمنة يظل مرتبطًا بمدى فعالية البنية التحتية التقنية، وكفاءة الموارد البشرية، وتوفير الضمانات القانونية الكفيلة بحماية المعطيات والأنظمة المعلوماتية.

وعليه، فإن ما تمّ تناوله في هذا الفصل من مفاهيم وأسس نظرية يشكّل قاعدة ضرورية لفهم واقع رقمنة قطاع العدالة في الجزائر، الأمر الذي يستدعي الانتقال إلى دراسة الجانب التطبيقي لهذا الموضوع، من خلال التّطرّق في الفصل الثاني إلى التجربة الجزائرية في مجال رقمنة قطاع العدالة

وذلك عبر إبراز أهمّ التّطبيقات الرقمية المعتمدة، وتقييم مدى مساهمتها في تحسين أداء المرفق القضائي، مع الوقوف على أبرز التّحديات والصعوبات التي تعترض هذا المسار.

الفصل الثاني

التجربة الجزائرية في مجال رقمنة قطاع العدالة

شهدت الجزائر منذ نهاية التسعينيات توجهاً متزايداً نحو الإدارة الإلكترونية، حيث سعت إلى رقمنة خدماتها العمومية وكان قطاع العدالة في مقدمة هذه القطاعات نظراً لحساسيته وأهميته، وقد أولت الحكومة اهتماماً خاصاً بجودة الخدمة القضائية، فدعمت الإصلاحات ببنية تحتية حديثة وأنظمة معلوماتية متطورة لتحسين الأداء.

وفي هذا الإطار، تمّ إنشاء المديرية العامة لعصرنة العدالة وإصدار القانون رقم 15-03 الذي أسّس لمنظومة معلوماتية شاملة تشمل وزارة العدل والهيئات التابعة لها، كما أتاح هذا القانون استخدام الوسائل السمعية البصرية في التقاضي وإطلاق منصات رقمية لتقديم الخدمات القضائية إلكترونياً، وقد ساهمت هذه الخطوات في تقليل التّكاليف وتعزيز الشفافية وكذا تسهيل وصول المواطنين إلى العدالة، ممّا جعل الرقمنة ركيزة أساسية لبناء دولة القانون وحماية الحقوق والحريات[78].

المبحث الأول

تطبيقات التّحوّل الرقمني في قطاع العدالة

يشكّل التحول الرقمني في قطاع العدالة أحد أبرز ملامح الإصلاحات الحديثة التي تشهدها الجزائر، حيث لم يعد تحديث هذا القطاع مقتصراً على الجانب التشريعي فحسب بل امتد ليشمل تطبيقات عملية على المستويين الإداري والقضائي.

فعلى الصعيد الإداري، أُنجِزت خطوات مهمّة تمثّلت في تطوير الخدمات الرقمية الموجّهة للمواطنين واعتماد التّصديق والدفع الإلكترونيين، إلى جانب إنشاء شبكة قطاعية تربط مختلف المصالح القضائية والإدارية بما يعزّز سرعة المعالجة وجودة الأداء (**المطلب الأول**).

78- سامية غراب، "رقمنة قطاع العدالة في الجزائر بين النظري والتطبيقي"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد السابع عشر، العدد الأول، 2025، ص 229.

أما على المستوى القضائي، فقد تجسّدت الرقمنة في إدخال تقنيات مبتكرة مثل السّوار الإلكتروني كبديل للحبس المؤقت وإجراء المحاكمات عن بُعد عبر الفيديو، فضلاً عن توفير خدمات الاتصال المرئي للمحبوسين ومنح رخص التّواصل معهم إلكترونياً (**المطلب الثاني**).

وبهذا، فإن هذه الإنجازات المتكاملة تعكس إرادة الدولة في بناء عدالة عصرية أكثر شفافية وفعالية، قادرة على مواكبة متطلبات العصر الرقمي وتلبية حاجات المجتمع.

المطلب الأول

إنجازات رقمنة قطاع العدالة على المستوى الإداري

من أهم المجهودات المبذولة في مجال عصرنة قطاع العدالة في الجزائر على المستوى الإداري نجد تطوير الخدمات الرقمية التي تسهّل وصول المواطن إلى المعلومة والإجراءات، واعتماد التصديق الإلكتروني لضمان صحة المعاملات والمستندات، وتفعيل نظام الدفع الإلكتروني لتبسيط المعاملات المالية المتعلقة بالعدالة.

الفرع الأول

المنظومة المعلوماتية

تُعرّف المنظومة المعلوماتية لقطاع العدالة بأنها:"**شبكة من الأنظمة الآلية المترابطة تهدف إلى تقديم خدمات إلكترونية للمواطنين والموظفين والمؤسسات، من خلال ربط الجهات القضائية بشبكة داخلية ومعالجة البيانات مركزياً**"[79].

وقد نصّ القانون رقم 15-03 على إنشائها ضمن وزارة العدل، لتشمل القضاء العادي والإداري ومحكمة التّنازع مع التّأكيد على ضمان حماية المعطيات عبر برامج مرخّصة، كما أقرّ القانون منظومة التّصديق الإلكتروني لضمان حجية المعاملات الرقمية وأمنها، وبفضل هذه المنظومة

79- القانون رقم 15-03، المرجع السابق، المادتين 2 و3.

أصبح بالإمكان توفير خدمات إلكترونية متطوّرة تعزّز من كفاءة الأداء القضائي وتسهّل وصول المواطنين إلى العدالة.

أولاً: النّظام الآلي لتسيير الملف القضائي

من بين أهمّ مزايا الرقمنة في قطاع العدالة تقريب الإدارة من المواطن وتخفيف عبء التّنقل وذلك من خلال التّسيير الإلكتروني لملفات القضايا منذ تسجيلها إلى غاية الفصل فيها، بحيث أنه يمكن للمتقاضي بمجرد التّسجيل في المنصة الإلكترونية الحصول على بيانات دخول تمكّنه من الولوج إلى الموقع الإلكتروني المخصّص للاطلاع على مآل قضيته ومتابعة مختلف مراحلها، مثل: تسجيل القضية وحفظ الملف إلى جانب المداولة والتأجيل وغيرها من الإجراءات، كما تتيح هذه الخدمة متابعة القضية في مختلف درجات التّقاضي سواء على مستوى المحكمة أو المجلس القضائي أو المحكمة العليا مما يعزّز الشّفافية ويساهم في تسهيل الوصول إلى العدالة[80].

ثانيا: نظام صحيفة السّوابق العدلية

يتيح النّظام المعلوماتي لقطاع العدالة إمكانية متابعة وتحيين صحيفة السّوابق العدلية للمواطنين على المستوى الوطني، بحيث أصبح بالإمكان استخراج هذه الوثيقة من أيّ مكان عبر التراب الوطني، بعدما كانت تُمنح سابقًا فقط على مستوى محكمة مكان الميلاد أو محل الإقامة.

ويتمّ الإشراف على هذا النّظام من طرف المركز الوطني لصحيفة السّوابق العدلية، الذي تمّ إنشاؤه بتاريخ 6 فبراير 2004، وهو مرتبط بمختلف الجهات القضائية عبر كامل التراب الوطني ممّا يضمن مركزية المعالجة ودقّة المعطيات.

إضافة إلى ذلك، فقد تمّ ربط هذا النّظام ببعض الممثّليات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج خاصة في فرنسا وإسبانيا وتونس، ممّا أتاح لأفراد الجالية الجزائرية إمكانية استخراج صحيفة السوابق

80- محمد العيداني، "رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، المجلد السابع، العدد الأول، ديسمبر2020، ص508.

العدلية، وكذا الوثائق المرتبطة بها مثل شهادة الجنسية أو ملفات التجنّس، دون الحاجة إلى التّنقل إلى أرض الوطن[81].

ثالثا: نظام تسيير الأوامر بالقبض

يُعدّ هذا النّظام منظومة آلية يتم من خلالها تجميع جميع أوامر القبض الصادرة عبر كامل التّراب الوطني بالإضافة إلى الإخطارات المتعلقة بالكفّ عن البحث، ويعتمد على قاعدة بيانات مركزية تُمكِّن من التحقق الفوري من الوضعية القانونية لأيّ شخص، حيث يكفي إدخال اسم المعني في النّظام لمعرفة ما إذا كان محلّ بحث من طرف الجهات القضائية أم لا، وهو ما يجعله أداة فعّالة في دعم عمل الأجهزة الأمنية والقضائية، ويُستخدم هذا النّظام على نطاق واسعا لا سيما في الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية، وكذا على مستوى مقرات مؤسسات الأمن الوطني والدرك الوطني وغيرها من المصالح المختصة، ممّا يساهم في تعزيز الرقابة وتسريع إجراءات التحقق[82].

رابعا: النّظام الآلي لتسيير الجمهور العقابي

يُعدّ هذا النّظام منظومة معلوماتية تهدف إلى إنشاء ملف رقمي خاص بكل نزيل في المؤسسات العقابية، بحيث أنه يُمنح بموجبه رقم وطني موحد يُستخدم في تتبّع وضعيته طوال فترة إقامته داخل المؤسسة العقابية، ويستمرّ العمل بنفس الملف حتى في حالة العود أو عند تحويل النّزيل من مؤسسة عقابية إلى أخرى ممّا يضمن استمرارية ودقّة المعلومات.

ويتكفّل هذا النّظام بتسيير مختلف جوانب ملف النّزيل، بحيث يشمل جميع البيانات المتعلقة به منذ دخوله إلى المؤسسة العقابية، بما في ذلك سلوكه ونشاطاته المرتبطة بإعادة التربية وبرامج إعادة الإدماج الاجتماعي إضافة إلى مساره الدراسي أو التكويني داخل المؤسسة، كما يساهم هذا

81- عبد القادر بن عيسى، "عصرنة العدالة في الجزائر: قراءة في نظام صحيفة السوابق العدلية"، **مجلة القانون والمجتمع**، جامعة أحمد درارية أدرار، الجزائر، المجلد السابع، العدد الأول، جوان 2021، ص94 .

82-عبد القادر بن عيسى،"الرقمنة في قطاع العدالة: نظام تسيير أوامر القبض نموذجًا"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، جامعة البليدة2، الجزائر، المجلد العاشر، العدد الثاني، ديسمبر 2022، ص211.

النّظام في تسريع الإجراءات الإدارية والقضائية خاصة في حالات العفو أو الإفراج، من خلال تمكين المعالجة الفورية والدقيقة للملفات، ومعرفة مختلف الوضعيات القانونية للنزلاء في الوقت المناسب، مثل: الإفراج، الإفراج المشروط، أو العفو[83].

خامسا: الشّباك الالكتروني عبر الانترنت

تُعدّ هذه البوابة الإلكترونية من أهمّ الآليات التي استحدثتها وزارة العدل لخدمة المواطنين بحيث أنها تهدف إلى الإجابة عن استفساراتهم وتساؤلاتهم وتزويدهم بالمعلومات القانونية الأساسية التي يحتاجونها، إضافة إلى توجيههم نحو الجهات القضائية المختصّة سواء كانت محاكم أو مجالس قضائية ووفقًا لطبيعة دعواهم، كما توفر هذه البوابة خريطة شاملة لمختلف المحاكم والمؤسّسات العقابية عبر التراب الوطني، ممّا يسهّل على المواطن الوصول إلى المعلومة والخدمة القضائية.

وتضطلع أيضًا بدور مهمٍّ في نشر الثقافة القانونية من خلال إتاحة محتوى قانوني مبسّط ومتاحٍ للجميع، ومن جهةٍ أخرى تمّ تعزيز هذا التّوجه الرقمي بإطلاق مواقع إلكترونية خاصة بكل مجلس قضائي، بالإضافة إلى مواقع رسمية لكل من المحكمة العليا ومجلس الدولة ومحكمة التنازع وغيرها من المؤسسات التّابعة لقطاع العدالة، بما يساهم في تحسين التّواصل وتسهيل الولوج إلى الخدمات القضائية[84].

سادسا: نظام شهادة الجنسية

قبل إدخال النّظام الإلكتروني في قطاع العدالة، كانت شهادة الجنسية تُستخرج حصريًا من الجهات القضائية المختصة سواء في مكان ميلاد الشخص أو محل إقامته، ممّا كان يفرض على المواطن التّنقل وإتمام الإجراءات بشكل تقليدي، غير أنه في شهر فيفري سنة 2004 تمّ إطلاق نظام جديد لاستخراج شهادة الجنسية عبر الموقع الرسمي لوزارة العدل الجزائرية في إطار مسار رقمنة الخدمات القضائية.

83- أمينة بواشري وسالم بركاهم، المرجع السابق، ص210.

84- أمينة بواشري وسالم بركاهم، نفس المرجع، ص211.

ورغم الطابع الإلكتروني لهذه الخدمة، فإن الاستفادة منها تستلزم في مرحلة أولى حضورًا شخصيًا لمرة واحدة أمام شباك أقرب جهة قضائية (محكمة أو مجلس قضائي)، مرفقًا ببطاقة هوية رسمية ورقم هاتف محمول والوثائق المطلوبة للحالة المدنية، بعد ذلك يتسلّم المعني من أمين الضبط وثيقة ورقية تتضمّن اسم المستخدم وكلمة المرور، وفي غضون 48 ساعة يتلّقى رسالة نصية قصيرة (SMS) على هاتفه تحتوي على بيانات دخول جديدة وسرية، وبمجرد تفعيل هذه المعطيات يمكنه الولوج إلى البوابة الإلكترونية لوزارة العدل عبر الرابط: https://portail.mjustice.dz[85]

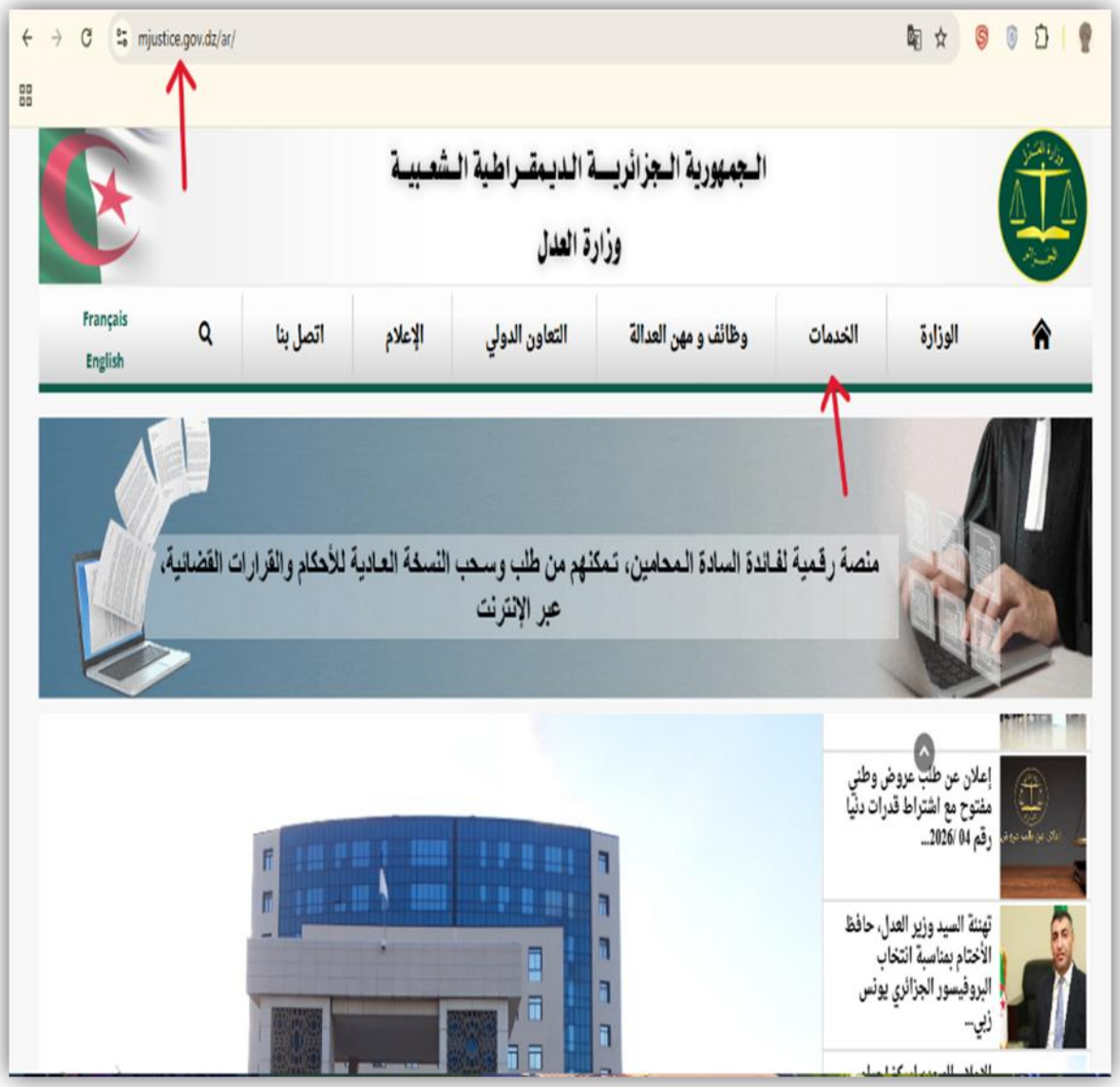

85- سامية غراب، "رقمنة قطاع العدالة في الجزائر بين النّظري والتّطبيقي"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد السابع عشر، العدد الأول، 2025، ص233.

مثال تطبيقي للموقع الإلكتروني لوزارة العدل الجزائرية والخدمات المتوفرة على مستوى الموقع

الفرع الثاني

التّصديق الالكتروني

في إطار سياسة الرقمنة التي انتهجتها وزارة العدل الجزائرية، تمّ إنشاء المركز الوطني لشخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني سنة 2014، لتزويد القضاة والنواب العامين ببطاقات ذكية تحفظ توقيعاتهم الرقمية، هذا النّظام أتاح إمكانية توقيع وتسليم الوثائق إلكترونيًا وتبادلها بين الجهات القضائية مما عزّز سرعة المعالجة وضمان أمان المعاملات.

وقد نظّم المشرّع الجزائري هذه الآلية عبر القانون 04-15 لسنة 2015، الذي منح الوثائق الإلكترونية حجية قانونية متى كانت مرتبطة بوسائل تحقّق موثوقة، كما نصّت المواد القانونية على إصدار شهادات إلكترونية مصدّق عليها من وزارة العدل لإثبات هوية الموقّع وسلامة التوقيع، وتتحمّل الوزارة المسؤولية القانونية عن هذه الشّهادات، بما يعزّز الثّقة في المعاملات الرقمية ويواكب التّحوّل نحو عدالة إلكترونية حديثة[86].

الفرع الثالث

الدفع الالكتروني

يشكّل اعتماد الدفع الإلكتروني عبر أجهزة (TPE) خطوة استراتيجية في مسار رقمنة المرفق القضائي بالجزائر، حيث يهدف إلى تحديث أساليب التسيير الإداري والمالي والانتقال من التعامل النّقدي التّقليدي إلى نمط رقمي حديث يواكب التّحولات التّكنولوجية، هذه الآلية لا تقتصر على استبدال وسيلة دفع بأخرى فحسب، بل تمثل نقلة نوعية في تقديم الخدمات القضائية كونها تتيح للمواطنين والمتقاضين تسديد الرسوم والمصاريف القضائية بشكل فوري وآمن باستخدام البطاقات البنكية أو البريدية، كما يُسهِمُ النّظام في تقليص الأخطاء البشرية المرتبطة بالمعالجة

86-العيداني محمد ويوسف زروق، "رقمنة موفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 3-15 المتعلق بعصرنة العدالة"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، جامعة باتنة1، الجزائر، المجلد السابع، العدد الأول، 2020، ص513-514.

اليدوية، ويحدّ من التلاعب المالي بفضل آليات التّسجيل والتّتبع الدقيقة ممّا يعزز الشفافية ويقوي الرقابة المالية.

ومن الناحية التّنظيمية، يخفف الدفع الإلكتروني الضغط على شبابيك الدفع التقليدية ويقلّل الاكتظاظ داخل المحاكم، مع تحسين جودة الخدمة وربح الوقت للموظفين والمتقاضين، ويستلزم هذا الإجراء تأهيل الموارد البشرية عبر دورات تكوينية لضمان التحكم في الأجهزة ومعالجة الحالات التّقنية، أما على المستوى الاستراتيجي فإن هذا التوجه يندرج ضمن سياسة الدولة لتعميم الدفع الإلكتروني في مختلف القطاعات، بما يدعم الاقتصاد غير النقدي ويعزز الثقة في المعاملات الرقمية.

وعليه، فإن إدخال أجهزة الدفع الإلكتروني يمثّل لبنة أساسية لبناء مرفق قضائي عصري شفاف وفعال، قادرٍ على تلبية تطلّعات المواطنين وتحقيق العدالة في إطار من السّرعة والدّقة والثّقة[87].

المطلب الثاني

إنجازات رقمنة قطاع العدالة على المستوى القضائي

تتجلّى مظاهر رقمنة قطاع العدالة على المستوى القضائي في الإنجازات التالية: استخدام السّوار الإلكتروني كبديل للحبس المؤقت، وإجراء المحاكمات عن بُعد عبر الفيديو، وتوفير المحادثات المرئية للمحبوسين، بالإضافة إلى منح رخص الاتّصال بالمحبوسين إلكترونيًا.

الفرع الأول

المحاكمة المرئية

يشكّل نظام المحاكمة المرئية عن بُعد أحد أبرز مظاهر التّحوّل الرقمني في قطاع العدالة الجزائري، حيث أقرّه المشرّع بموجب القانون 15-03 والأمر 15-02 المعدّل لقانون الإجراءات الجزائية، لتمكين استجواب وسماع الأطراف عبر تقنيات الصوت والصورة عند الضرورة أو بعد

87- أمينة بواشري وسالم بركاهم، المرجع السابق، ص212.

المسافة، وقد استند هذا النّظام إلى بنية تحتية حديثة من الألياف البصرية التي ربطت المحاكم والمجالس القضائية والمؤسسات العقابية، ممّا أتاح بيئة رقمية متكاملة لإجراء التحقيقات والمحاكمات عن بعد[88].

وتبرز أهميته في تسهيل سماع الشهود والخبراء والمتّهمين المودعين بالمؤسّسات العقابية دون الحاجة إلى نقلهم وهو ما يقلّل الأعباء الأمنية واللّوجستية، كما يساهم في تقليص التّكاليف المادية والبشرية المرتبطة بالتّنقل، ويحدّ من تأجيل القضايا بسبب غياب الأطراف بما يعزّز سرعة الفصل في النّزاعات ويحسّن نجاعة الأداء القضائي، وقد شهدت الجزائر أول تجربة عملية لهذا النّظام سنة 2015 بمحكمة القليعة، وأول تجربة دولية بمجلس قضاء المسيلة مع مجلس قضاء نانتير بفرنسا، ما يعكس الانفتاح على التعاون القضائي الدولي[89].

ومن الناحية القانونية، وضع المشرّع ضوابط دقيقة لضمان احترام حقوق الدفاع ومبادئ المحاكمة العادلة، مثل ضرورة موافقة الشخص المحبوس والمؤسسة العقابية وضمان جودة الاتصال وسريته، وعليه فإن المحاكمة المرئية لم تُعد مجرد إجراء تقني فحسب بل أصبحت تمثل نقلة نوعية في فلسفة تسيير العدالة، من خلال إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العمل القضائي بما يعزّز مرونة المرفق القضائي ويواكب متطلّبات العصر الرقمي[90].

الفرع الثاني

السوار الالكتروني كبديل عن الحبس المؤقت

يُعدّ السّوار الإلكتروني أحد أبرز البدائل الحديثة عن الحبس المؤقّت في التّشريع الجزائري حيث أنه يقوم على إلزام المتّهم أو المحكوم عليه بالبقاء في محل إقامته خلال فترات محددة، مع

88- الأمر رقم 15/2 المؤرخ في 2015/07/13، القاضي بتعديل وإتمام الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 1966/06/08 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج.ر.ج.ج، العدد رقم 4، الصادرة في 2015/07/23.

89- أمينة بواشري وسالم بركاهم، المرجع السابق، ص225 .

90- أنظر المادة 14 من القانون 15-03.

مراقبة تحركاته عبر جهاز إلكتروني مزوّد بشريحة ذكية يُثبّت عادة في الرِّجل، هذا النّظام يتيح للشّخص الاستمرار في حياته اليومية، سواء بمزاولة عمله أو متابعة دراسته ممّا يخفف من الآثار السّلبية للحبس الفعلي[91].

وقد اعتمد المشرّع الجزائري هذا الإجراء بموجب تعديل قانون الإجراءات الجزائية بالأمر 15-02 لسنة 2015، ثم عزّزه القانون 18-01 لسنة 2018 المتعلق بتنظيم السّجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، حيث نصّت المادة 150 مكرر على تعريف الوضع تحت المراقبة الإلكترونية، ويهدف هذا النّظام إلى تقليص الاكتظاظ داخل المؤسّسات العقابية كما أنه يُطبق في الحالات التي تكون العقوبة أقل من ثلاث سنوات أو المدة المتبقية منها لا تتجاوز ذلك، كما يصدر قرار الوضع تحت المراقبة الإلكترونية من قاضي تطبيق العقوبات بعد التأكّد من الشّروط القانونية والضمانات اللازمة، مع تحديد مكان الإقامة ونطاق الحركة في مقرر قضائي ملزم[92].

الفرع الثالث

المحادثة المرئية للمسؤولين

يشكّل نظام المحادثة المرئية للمحبوسين أحد أهم المستجدّات التي أقرّها القانون رقم 15-03 المتعلّق بعصرنة العدالة، حيث خصّص له المشرّع المواد 14 و15 و16 ضمن فصل مستقلّ يهدف هذا النّظام إلى إدماج الوسائل التّكنولوجية الحديثة في سير العدالة، بما يسمح بتجاوز إكراهات المسافة والظّروف الأمنية وضمان استمرارية الإجراءات القضائية[93].

فقد نصّت المادة 14 على إمكانية سماع الأشخاص أو استجوابهم عن بعد، وإجراء المواجهات بين الأطراف دون حضورهم المادي، مما يسرّع الفصل في القضايا ويقلّل من

91- LANDREVILLE.P, « la surveillance électronique des délinquants : un marché en expansion 5.5 », n°1, vol 23, revue déviance et société, Paris, P.1.

92- أمينة بواشري وسالم بركاهم، المرجع السابق ، ص224 .

93-أحمدبن عزوز، "نظام المحاكمة الإلكترونية وفقا لأحكام قانون عصرنة العدالة 15-"03، **مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية** جامعة عين تموشنت، الجزائر، المجلد الأول، العدد الثالث، ديسمبر 2021، ص75-76.

التّأجيلات، كما ألزمت هذه المادة بضمان سرّية الإرسال وأمانه وتسجيل المحادثة على دعامة تقنية مرفقة بملف الإجراءات مع تحرير محضر رسمي يوقّع من القاضي وأمين الضبط، أما المادة 15 فقد تناولت الجوانب الإجرائية وحدّدت الجهات المخوّل لها استعمال هذه التّقنية والفئات المعنية بها.[94]

بينما جاءت المادة 16 لتوضيح الاختصاص الإقليمي، باعتماد معيار القرب واشتراط حضور وكيل الجمهورية وأمين الضبط لضمان شرعية العملية، وفي حالة المحبوسين يتمّ سماعهم من داخل المؤسسة العقابية عبر المحادثة المرئية دون الحاجة لنقلهم، وهو ما يقلّل من المخاطر الأمنية والتّكاليف اللّوجستية[95].

بذلك، يكون المشرّع الجزائري قد وضع الأساس التشريعي لانطلاق مسار رقمنة العدالة، من خلال إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإجراءات القضائية، بما يعكس إرادة الدولة في بناء منظومة قضائية عصرية أكثر مرونة وفعالية، وقادرة على الاستجابة لمتطلّبات المجتمع وتحدّيات العصر الرقمي.

الفرع الرابع

رخص الاتّصال بالمحبوسين إلكترونيا

يشكّل إدراج رخص الاتصال بالمحبوسين إلكترونيًا خطوة مهمة في مسار رقمنة العدالة الجزائرية، حيث استحدثت وزارة العدل منصة رقمية تتيح للمحامين تقديم طلباتهم عبر رابط مخصّص دون الحاجة للتّنقل إلى الجهات القضائية، هذه الخدمة تمثّل نقلة نوعية في تبسيط الإجراءات الإدارية وتقريب الخدمة من المهنيين، إذ تسمح بإيداع الطلبات في أيّ وقت ومن أيّ

94-عبد القادر بوشامة، "عصرنة العدالة في الجزائر: المحاكمة عن بعد نموذجًا"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، جامعة البليدة2 الجزائر، المجلد التاسع، العدد الأول، يونيو 2021، ص 120.

95-فاطمة الزهراء سليماني، "المحاكمة الإلكترونية في التشريع الجزائري: قراءة في القانون 15-03"، **مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية**، جامعة عين تموشنت، الجزائر، المجلد الثاني، العدد الرابع، ديسمبر 2022، ص 75.

مكان، مع إمكانية تتبّعها بشكل آني ومعرفة مآلها سواء بالقبول أو الرفض أو طلب استكمال الوثائق[96].

كما تُسهِم الرقمنة في تقليص آجال المعالجة وتسريع تداول الملفّات بين المصالح، مما يعزّز من فعالية العمل القضائي ويخفّف الضّغط على الهياكل الإدارية، ومن جهة أخرى تحدُّ هذه المنصة من الاكتظاظ داخل المحاكم وتحسّن ظروف الاستقبال والتّنظيم، فضلاً عن تقليل التّعاملات الورقية وتعويضها بمعاملات إلكترونية دقيقة وسهلة الاسترجاع، ويعكس هذا الإجراء أيضًا تطوّر مهنة المحاماة، من خلال تمكين المحامين من استخدام أدوات رقمية حديثة تدعم كفاءتهم وتساعدهم على إدارة قضاياهم باحترافية أكبر، كما أنه يكرّس مبدأ الشفافية عبر تقليل الاحتكاك المباشر والحدّ من التدخلات غير الرسمية في معالجة الطلبات[97].

وعليه، فإن اعتماد هذه المنصة الرقمية يعكس إرادة وزارة العدل في بناء منظومة قضائية عصرية، تعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتّصال لتحقيق التّوازن بين النّجاعة الإدارية وضمان حقوق المتقاضين، بما يواكب العصر الرقمي ويعزّز الثّقة في مرفق العدالة.

المبحث الثاني

تقييم التجربة الجزائرية في مجال رقمنة قطاع العدالة

سيتمّ في المبحث الثاني من هذا الفصل محاولة وضع تقييم للتّجربة الجزائرية في مجال رقمنة قطاع العدالة، والذي يُعدّ خطوة أساسية لفهم مدى نجاح الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية في هذا المجال، وسيتم من خلال (**المطلب الأول**) لهذا المبحث التركّيز على تقييم التجربة الجزائرية في مجال رقمنة قطاع العدالة، من خلال إبراز أهمّ الإيجابيات التي تحقّقت أثناء هذه

96- عبد القادر بن عيسى،" عصرنة العدالة في الجزائر :من الإصلاحات التّشريعية إلى التّطبيقات الرقمية"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، جامعة البليدة2، الجزائر، المجلد العاشر، العدد الثاني، ديسمبر 2022، ص.215

97- محمد قاسمي، "الرقمنة في قطاع العدالة الجزائرية: بين النصوص القانونية والتطبيق العملي"، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، جامعة قسنطينة2 الجزائر، المجلد الخامس، العدد الأول، يونيو 2019، ص45.

العملية الإصلاحية، ثم إبراز أهمّ السّلبيات التي لا تزال لحدّ الساعة تقف حائلاً أمام التّطبيق الصحيح والكامل لهذه التجربة.

بينما سيتم في (**المطلب الثاني**) من هذا المبحث، تسليط الضوء على النموذج الجزائري المتكامل للعدالة الرقمية، والذي سيتمّ من خلاله التطرّق لأبرز الرّهانات الاستراتيجية والآفاق المستقبلية التي يجب معالجتها قصد تحقيق هذا النموذج المتكامل للعدالة.

المطلب الأول

تقييم التجربة الجزائرية

يهدف هذا المطلب إلى تقديم قراءة تقييمية للتجربة الجزائرية في مجال الرقمنة وأثرها على قطاع العدالة من خلال إبراز أهمّ إيجابيات هذه التجربة التي تحققت على أرض الواقع، وتسليط الضوء على أبرز السلبيات التي لا تزال قائمة وتعيق تجسيد هذه التجربة بشكل كامل،ممّا يسمح بتحديد مواطن القوة والضعف في هذه التجربة.

الفرع الأول

الإيجابيات

لقد كان للتجربة الجزائرية في مجال رقمنة قطاع العدالة العديد من الإيجابيات الجوهرية التي عادت عليه بالنفع الكبير، حيث ساهمت الرقمنة في تحسين وصول المتقاضين إلى العدالة عبر منصات رقمية تتيح لهم تقديم عرائضهم وتتبع قضاياهم إلكترونيًا، كما كان للرقمنة تأثير كبير في تعزيز ميزة الشفافية التي ينبغي أن يتمتّع بها مرفق العدالة، وذلك من خلال نشر المعلومات القضائية إلكترونيًا وإتاحة الاطلاع على الأحكام عبر قواعد بياناتٍ مفتوحة، إلى جانب ذلك

فقد ساعدت التقنية الرقمية على تقليص البيروقراطية بتبسيط الإجراءات القضائية وتخفيف الضغط على مختلف الهيئات القضائية خاصة المحاكم الابتدائية[98].

أولا: تيسير الوصول إلى المعلومة

لقد كشفت التّجربة الجزائرية في مجال رقمنة قطاع العدالة عن خطوة إيجابية ساهمت كثيرًا في تقريب العدالة من المواطن، حيث ساعد تيسير الوصول إلى المعلومة القضائية على تبسيط الإجراءات داخل مرفق القضاء وتعزيز الثقة في المرفق القضائي، فالعدالة الرقمية لم تعد تقتصر على إدخال الأدوات التقنية فقط، بل أصبحت تساعد على جعل المعلومة القضائية متاحة للجميع بشكل سريع وفعّال، بما يضمن للمواطنين والمتقاضين القدرة على متابعة قضاياهم والإطلاع على حقوقهم من دون أية عراقيل بيروقراطية[99].

كما ساهمت الرقمنة في توسيع دائرة النّفاذ إلى المعلومات القضائية عبر إنشاء بوابات إلكترونية تتيح للمتقاضين استخراج أو طلب العديد من الوثائق القضائية كصحيفة السوابق القضائية أوحجز المواعيد عن بعد، فقد قلّصت هذه الخدمات الإلكترونية من مشقّة التّنقل إلى المحاكم ووفّرت وقتًا وجهدًا كبيرين، خاصة بالنسبة للمواطنين المقيمين في المناطق البعيدة عن المراكز القضائية[100].

ثانيا: الشفافية

تُعدّ الشفافية إحدى أهم الإيجابيات التي أفرزتها التجربة الجزائرية في مجال رقمنة قطاع العدالة حيث أنها ساهمت في تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسة القضائية، ووفّرت لهم إمكانية الاطلاع على

98- سامية غراب، "رقمنة قطاع العدالة في الجزائر بين النظري والتطبيق "، **مجلة الاجتهاد القضائي**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد السابع عشر، العدد الأول، مارس 2025، ص 237.

99- سهام بلهدي، "عصرنة قطاع العدالة في التشريع الجزائري "، مذكرة ماستر، تخصص: القانون الإداري، المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة الجزائر، 2022-2023 ص3-4.

100- أسية بن عياش ومحمد أمين أوكيل، "رقمنة المرفق العام كآلية لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر "، **مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، المركز الجامعي، تندوف، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الثاني،ديسمبر 2020، ص263.

المعلومات والإجراءات القضائية بشكل واضحٍ ومباشرٍ، والشّفافية لا تعني فقط علانية الجلسات بل تشمل كذلك نشر الأحكام والقرارات القضائية إلكترونيًا، بالإضافة إلى إتاحة قواعد بيانات للاجتهادات القضائية وتبسيط الوصول إلى المعلومة القضائية عبر المنصّات الرقمية الرسمية[101].

كما أن نشر الأحكام والقرارات القضائية عبر البوابات الرقمية قد ساعد في تعزيز الرقابة المجتمعية على طريقة أداء مرفق القضاء، حيث أصبح الباحثون والإعلاميون والمواطنون على حدّ السّواء قادرين على الاطلاع على السوابق والاجتهادات القضائية في أي وقت يشاءون ممّا قلّص من نسب الانحراف والحياد عن طريق العدالة ورسّخ مبدأ المساءلة القضائية بشكل أفضل، وقد جعلت هذه الخطوة قطاع العدالة أكثر انفتاحًا على المجتمع وأقلّ عرضة للانتقادات المتعلّقة بالسّرية أو التّعتيم على المعلومة القضائية[102].

ثالثا: تقليص البيروقراطية

لقد ساعدت الرقمنة على تجاوز العديد من التّعقيدات الإجرائية التي كانت تُثقل كاهل المتقاضين وتُبطئ سير العدالة، فقد كانت العدالة في طابعها التّقليدي تعتمد بشكل كبير على الملفات الورقية والحضور المادي المتكرّر إلى جانب كثرة الإجراءات الشّكلية، وهو ما كان يؤدي إلى بطء الفصل في القضايا وإرهاق المواطنين، فقد غيّر إدخال الرقمنة هذا الواقع بشكل ملموس وأصبح بالإمكان إنجاز العديد من الإجراءات القضائية عن بعد مما مكّن من التّقليص من حجم البيروقراطية الإدارية والقضائية[103].

101- محمد العيداني ويوسف زروق، "رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلّق بعصرنة العدالة "، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، المجلد السابع، العدد الأول، ديسمبر 2019، ص509-511.

102- محي الدين مغوفل ومفتاح براشمي، "فعالية رقمنة الإجراءات القضائية في سرعة المحاكمة الجزائية "، **مجلة معارف**، جامعة البويرة، الجزائر المجلد عشرون، العدد الثاني، ديسمبر 2025، ص 447.

103- عماد لبيد وموازي بلال، رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر: الواقع؛ الآفاق؛ التحديات، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2021، ص4.

إلى جانب ذلك، فإن الرقمنة القضائية قد ساهمت في تقليص فرص الفساد الإداري المرتبط بالإجراءات البيروقراطية، حيث إن التّعامل الإلكتروني قلّل من الاحتكاك المباشر بين المواطن والموظف وأصبح النظام الرقمي هو الوسيط الأساسي لإنجاز المعاملات، هذا الانفتاح على التّقنية الرّقمية عزّز كثيرًا من الشفافية وقلّص من احتمالات المحسوبية أو التّأثير غير المشروع على سير العادي للإجراءات القضائية[104].

كما ساعد تقليص البيروقراطية عبر الرقمنة في تحسين صورة العدالة الجزائرية على المستوى الدولي فقد أظهرت الجزائر التزامها بمواكبة التحولات الرقمية العالمية وتبنّي سياسات حديثة في إدارة المرفق القضائي، وهو أمر يعكس إرادة سياسية واضحة للنّظام الجزائري في تطوير العدالة بداخل الدولة بشكل عام وجعلها أكثر انسجامًا مع متطلبات العصر الرقمي[105].

الفرع الثاني

السلبيات

رغم ما حقّقته التّجربة الجزائرية من مكاسب معتبرة في مجال رقمنة قطاع العدالة سواء من خلال تحسين الوصول إلى المعلومة وتعزيز الشفافية وتقليص البيروقراطية ودعم صنع القرار القضائي، إلا أنها لا زالت تواجه مجموعة من السلبيات والتّحديات البنيوية والتقنية التي تحدّ من فعاليتها الكاملة، ويأتي هذا الفرع لتسليط الضوء على هذه النقائص وذلك لأن تقييم التجربة لا يكتمل إلا بقراءة نقدية متوازنة تُبرز مواطن الضعف إلى جانب مواطن القوة.

104- هناء فغلول، دور الرقمنة في تكريس الشفافية والحد من الفساد الإداري "، مذكرة ماستر، تخصص: القانون القضائي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر 2023-2024، ص1.

105- محمد حاجي قاسي، "التحول الرقمي في الجزائر في ظل تحديات رقمنة الاقتصاد والإدارات العمومية"، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية** المركز الجامعي بريكة، باتنة، الجزائر، المجلد الخامس، العدد الثاني، نوفمبر 2022، ص1101.

أولا: تفاوت التّغطية الرقمية لمرفق العدالة

لقد أظهر الواقع العملي أن الاستفادة من الخدمات القضائية الإلكترونية ليست متاحة بشكل متكافئ لدى جميع المواطنين، فبينما تُوفّر المدن الكبرى بنية تحتية رقمية متقدمة تسمح باستخدام المنصات الإلكترونية بسهولة، لا تزال المناطق الريفية والداخلية تعاني من ضعف الاتصال بالإنترنت ونقص التّجهيزات التّقنية، بالإضافة إلى غياب مراكز الدعم الرقمي وهو ممّا يؤدّي إلى وجود فجوة رقمية واضحة بين فئات المجتمع[106].

هذا التّفاوت في التّغطية يُعتبر عائقًا أمام تحقيق المساواة بين المواطنين في الوصول إلى العدالة التي من المفترض أن تكون خدمة عمومية متاحة للجميع ودون تمييز، غير أن ضعف البنية التحتية في بعض المناطق يجعل المواطنين هناك أقل قدرة على الاستفادة من الخدمات الإلكترونية، مثل الإيداع الرقمي للعرائض أو استخراج صحيفة السوابق القضائية عبر الإنترنت، وهو ما يُكرّس نوعًا من الإقصاء الرقمي الذي يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص أمام مرفق القضاء[107].

كما أن تفاوت التّغطية الرقمية يُؤثّر على فعالية المرفق القضائي نفسه، حيث أن المحاكم الواقعة في مناطق ذات تغطية ضعيفة لا تستطيع الاستفادة بشكل كامل من أنظمة إدارة القضايا أو الأرشفة الإلكترونية مما يُبقيها رهينة الإجراءات التّقليدية البطيئة، هذا الوضع يُضعف من قدرة العدالة الجزائرية على تحقيق تحول رقمي شامل ويجعل الرقمنة جزئية وغير متوازنة بين مختلف الجهات القضائية[108].

106- فاطمة الزهراء بن أحمد ونادية بن أحمد، "التحوّل الرقمي في الجزائر الواقع والتحديات"، **المجلة الجزائرية للمالية العامة**، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،، الجزائر، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، مارس 2025، ص505-506.

107- منصور مقران ونجوى بلعيد، تأثير الإدارة الالكترونية على أداء المرفق العمومي في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص: القانون الإداري، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2024-2025، ص14.

108- مليكة بوضياف وعبد الرحمان خالدي، "التحول إلى الإدارة الالكترونية في ظل استراتيجية عصرنة قطاع العدالة في الجزائر"، **مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية**، جامعة سوق أهراس، الجزائر، العدد السابع، جوان 2022، ص154.

ثانيا: نقص التّكوين في مجال المهارات الرقمية

يُعتبر نقص التّكوين في المهارات الرقمية من أبرز السّلبيات التي تواجه التجربة الجزائرية في مجال رقمنة قطاع العدالة، وذلك لأن إدماج التكنولوجيا الحديثة في المرفق القضائي يتطلّب موارد بشرية مؤهلة قادرة على التّعامل مع الأنظمة المعلوماتية والمنصات الإلكترونية بكفاءة، غير أن الواقع العملي يُظهر بأن العديد من القضاة وموظفي العدالة لم يتلقوا تكوينًا كافيًا في هذا المجال ممّا يحدّ من الاستفادة الكاملة من هذه الإمكانيات التقنية المتاحة[109].

ولقد ساهم هذا النقص في خلق فجوة بين التّجهيزات التّقنية المتوفرة وبين القدرة الفعلية على استخدامها، كون أن إدخال أنظمة رقمية لإدارة القضايا وأرشفتها الإلكترونية لم يكن مصحوبًا ببرامج تكوين معمقة ومستدامة، ونتيجة لذلك بقيت بعض المحاكم تعتمد على الأساليب التّقليدية على الرغم من توفر الأدوات الرقمية، وهو ما أضعف من فعالية التّحوّل الرّقمي وجعل الرّقمنة جزئية وغير كاملة التجسيد[110].

إضافة إلى ذلك، فإن نقص التّكوين في مجال الرقمنة قد أصبح يُعتبر عائقًا أمام تطوير ثقافة رقمية قضائية، وذلك لأن القضاة والموظفين الذين لم يتلقّوا تكوينًا كافيًا قد ينظرون إلى الرقمنة باعتبارها عبئًا إضافيًا بدل أن تكون وسيلة لتسهيل العمل، وهذا التّصوّر السّلبي أصبح يُضعف من إرادة تبني التحول الرقمي ويجعل بعض المتعاملين القضائيين مترددين في استخدام الأدوات التقنية الحديثة[111].

109- فاطمة الزهراء بوعاتي وهناء لعيادة، رقمنة قطاع العدالة، مذكرة ماستر، تخصص: قانون عام، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر 2024-2025، ص 51.

110- فاطمة الزهراء بوزيد، تحديات التحول الرقمي في الجهاز القضائي الجزائري: دراسة حالة المحاكم،دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 2022ص89.

111- أميرة جدواني وبديعة لادي، "رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، أفريل 2025، ص 128.

ثالثا: تحديات أمن المعلومات

لقد أظهرت التّجربة الجزائرية بأن ضعف البنية التّحتية للأمن السيبراني يُشكّل أحد أبرز مخاطر التكنولوجيا على الإطلاق، باعتبار أن بعض المحاكم والجهات القضائية لا تمتلك أنظمة حماية متطوّرة قادرة على مواجهة الهجمات الإلكترونية، وهذا الوضع قد يُعرّض قواعد البيانات القضائية لاحتمال الاختراق أو التلاعب، وهو ما قد يُهدِّد مصداقية العدالة ويُضعف ثقة المواطنين في النّظام القضائي الرقمي[112].

كما أن التّشريعات الحالية لا تزال في طور التّكييف مع متطلّبات البيئة الرقمية، فالقوانين التّقليدية لم تكن مصمّمة للتعامل مع القضايا ذات الطابع الرقمي مثل التوقيع الإلكتروني وحجية الوثائق الرقمية أو حماية البيانات الشّخصية في سياق العدالة الالكترونية، مما خلق فراغًا قانونيًا أضعف من فعالية الرقمنة وتطبيقها بشكلٍ صحيح على أرض الواقع[113].

المطلب الثاني

نحو نموذج جزائري متكامل للعدالة الرقمية – الرهانات والآفاق المستقبلية–

سيتمّ التركّيز في هذا المطلب على أهمّ الرهانات الاستراتيجية التي تم تبنيها لبناء نموذج جزائري متكامل للعدالة الرقمية، كما سيتمّ التطرّق فيه كذلك للآفاق المستقبلية المتوقّعة لبناء نموذج جزائري متكامل للعدالة الرقمية، وذلك من خلال طرح تصوّرات لإرساء نموذج محكمة رقمية شاملة، عبر تعميم التّقاضي الإلكتروني وتطوير أنظمة إدارة القضايا بطريقة ذكية والانتقال من الرقمنة الجزئية إلى التّحوّل الرّقمي الكامل لقطاع العدالة.

112- أمال وهبة وابتسام قارة، "التحول الرقمي في الجزائر بين الآفاق والتحديات"، **مجلة البشائر الاقتصادية**، جامعة بشار، بشار، الجزائر، المجلد الثامن، العدد الأول، أفريل 2022، ص09.

113- أمال وهبة وابتسام قارة، نفس المرجع، ص09.

الفرع الأول

الرهانات الاستراتيجية لبناء نموذج جزائري متكامل للعدالة الرقمية

يسلّط هذا الفرع الضوء على مجموعة من الرّهانات الاستراتيجية التي ينبغي التّعامل معها بجدية لضمان نجاح التّحول الرقمني في قطاع العدالة ورسم معالم النموذج الجزائري المتكامل للعدالة الرقمية، فالرقمنة ليست مجرد إدخال أدوات تقنية أو منصات إلكترونية فقط، بل هي مشروع وطني شامل يتطلّب معالجة متوازنة للأبعاد التّشريعية والمؤسّساتية وكذلك الحقوقية والمجتمعية، بما يضمن بناء عدالة رقمية فعّالة وشفافة وشاملة وآمنة في نفس الوقت.

أولا: الرّهان التّشريعي

يُعتبر الرّهان التّشريعي الرّكيزة الأساسية في بناء نموذج جزائري متكامل للعدالة الرقمية وذلك لأن نجاح التّحوّل الرقمني في قطاع العدالة لا يمكن أن يتحقّق من دون وجود إطار قانوني تشريعي متين، يواكب التّطورات التّقنية ويضمن انسجامها مع المبادئ الدستورية والحقوق الأساسية، فالرقمنة في المجال القضائي تطرح تحديات جديدة تتعلّق بحجية المحرّرات الإلكترونية وحماية البيانات إلى جانب ضبط استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، وهو ما يستدعي إعادة تكييف المنظومة القانونية بشكلٍ شاملٍ ودقيق.

أ. تحيين النّصوص القانونية

تُظهر التجربة الجزائرية أن النّصوص القانونية الحالية قد صيغت في سياق تقليدي يعتمد على الحضور المادي والوثائق الورقية، وهو ما لا يتلاءم مع متطلّبات التّقاضي الإلكتروني الكامل لذلك فإن تحيين هذه القوانين يُعتبر ضرورة ملحّة بحيث يتم إدماج آليات جديدة،كتقديم العرائض إلكترونيًا واعتماد التّبليغ الرقمي وضمان حجية الإجراءات المنجزة عبر المنصّات القضائية، فالهدف

من هذا التّحيين هو جعل العدالة أكثر سرعة وفعالية مع الحفاظ على الضمانات القانونية للمتقاضين[114].

ب. ضبط حجية المحرّرات الالكترونية والتّوقيع الرقمي

من أبرز التّحديات التّشريعية التي تواجه تجسيد مشروع الرقمنة في قطاع العدالة تجسيدًا كاملا هي مسألة حجية المحررات الإلكترونية والتوقيع الرقمي، حيث أن الوثائق الرقمية يجب أن تتمتّع بنفس القوة القانونية التي تتمتع بها الوثائق الورقية، ويتطلّب ذلك وضع معايير دقيقة للتوقيع الإلكتروني واعتماد آليات تَحقُّقٍ تضمن سلامة المحرّرات الرّقمية وعدم إمكانية التّلاعب بها، بما يعزّز الثّقة في العدالة الرقمية ويُرسّخ مبدأ المساواة بين الوثائق التّقليدية ونظيرتها الرقمية[115].

ج. وضع إطار قانوني لاستخدام أدوات الذّكاء الاصطناعي

مع التّطور التّكنولوجي أصبح من الممكن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في تحليل السّوابق القضائية أو دعم القرار القضائي، غير أن هذا الاستخدام أصبح يُثير مخاوف تتعلّق باستقلال القاضي وضمانات المحاكمة العادلة، لذلك فإن وضع إطار قانوني منظّم لاستخدام هذه الأدوات يُعتبر ضرورة قصوى، بحيث يتمّ تحديد نطاقها وحدودها ومنع أيّ تأثير سلبيّ لها على السّلطة التّقديرية للقاضي أو حتى على حقوق المتقاضين[116].

د. تعزيز الحماية القانونية للبيانات القضائية الحسّاسة

تُعتبر البيانات القضائية من أكثر المعطيات حساسية كونها تتعلق بحقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية، ومع الاعتماد على قواعد بيانات رقمية ضخمة أصبح من الضروري وضع إطار قانوني صارم يضمن سرية هذه المعلومات ويحدّد مسؤوليات الجهات القضائية في حفظها، كما وجب

114- فاطمة الزهراء بوعاتي وهناء لعيادة، المرجع السابق، ص 06.

115 -Stephen. M, Daniel. Seng, «Digital Evidence and Electronic Signature», **Law Review**, Institute of Advanced Legal Studies, London, Vol20, N°3, 2023, P.116.

116- رحمونة دبابش، "الذكاء الاصطناعي وتحديات العدالة الجزائية في الجزائر: نحو منظور إصلاحي للتقاضي الرقمي"، **مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر، المجلد عشرون، العدد الثاني،ديسمبر2025، ص343.

التنسيق مع السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي[117] لضمان انسجام هذه البيانات مع المعايير الوطنية والدولية بما يُعزّز الثّقة المجتمعية في العدالة الرقمية[118].

ثانيا: الرّهان المؤسّساتي

يُعتبر الرّهان المؤسّساتي أحد أهم الرهانات في مشروع بناء نموذج جزائري متكامل للعدالة الرقمية، فنجاح الرقمنة لا يتوقف فقط على تعديل النصوص القانونية أو نشر الثقافة الرقمية، بل يتطلّب إعادة هندسة شاملة للمرفق القضائي بما يضمن انسجامه مع متطلّبات العصر الرقمي وتشمل هذه الهندسة تطوير البنية التّحتية الرّقمية وتكوين الموارد البشرية في هذا المجال، إلى جانب استحداث هياكل تقنية متخصّصة داخل الجهات القضائية، وهي جميعها عناصر مترابطة تشكّل الأساس العملي لتجسيد العدالة الرقمية على أرض الواقع.

أ.تطوير البنية التحتية الرقمية لقطاع العدالة

إن أول خطوة في إعادة هندسة المرفق القضائي تتمثل في تطوير البنية التحتية الرقمية، حيث أن مرفق العدالة مُطالبٌ بإنشاء منصات إلكترونية متكاملة لإدارة القضايا وأرشفتها إلكترونيا والتّواصل مع المتقاضين في أي وقت ومن أي مكان، ويشمل هذا التّطوير توفير شبكات اتصال آمنة بالإضافة إلى تجهيز الهيئات القضائية المختلفة بأنظمة معلوماتية حديثة، إلى جانب ربط

117- حماية للمعطيات ذات الطابع الشخصي نص المشرع الجزائري في القانون رقم 18 07 المؤرخ في 10 جوان سنة 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي على إنشاء سلطة وطنية لحماية هذه المعطيات وهي سلطة تنشأ لدى رئيس الجمهورية،كما حدّد المشرع الجزائري مقر هذه السلطة وهو مدينة الجزائر1، وبالرجوع إلى نص المادة 22 فقرة1 من هذا القانون نجد أن المشرع الجزائري حدّد الطبيعة القانونية لهذه السلطة وهي سلطة إدارية مستقلة وتتمتع السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بالشخصية المعنوية وما يترتب عن ذلك من استقلال مالي وإداري وبخصوص ميزانية السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي فهي تقيد في ميزانية الدولة وتخضع للمراقبة المالية، عادل قرانة و فارس بوحديد، "مهام السلطة الوطنية في حماية المعطيات الشخصية في التشريع الجزائري"، **المجلة القانونية الجزائرية**، المجلد السادس، العدد الثاني، جوان 2021، ص1059.

118- فيصل بوخالفة، "حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي: بين النصوص التقليدية ومتطلبات التقنية"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية** جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد الثامن، العدد الأول، جانفي2023، ص66.

مختلف الجهات القضائية بقواعد بيانات مركزية، فغياب بنية تحتية قوية يُعرقل أية محاولة للتّحوّل نحو الرّقمنة ويجعل العدالة رهينة الوسائل التقليدية[119].

ب. تكوين القضاة وموظفي العدالة

يعتبر القضاة وموظّفي العدالة الفاعلون الرّئيسيون والفئة المستهدفة لتطبيق مشروع الرقمنة داخل مرفق القضاء، لذلك فإن إعداد برامج تكوينية متخصصة في المهارات الرقمية يُعتبر ضرورة قصوى، وذلك من خلال تدريبهم على استخدام المنصات الإلكترونية وحماية البيانات القضائية إلى جانب التعامل مع أدوات الذكاء الاصطناعي بمهارة واحترافية، فهذا التّكوين يجب أن يكون مستمرًا لمواكبة التطورات التقنية وأن يُدمج في برامج التّكوين الأساسي والمستمر للقضاة والموظفين على حدّ السّواء[120].

ج. استحداث خلايا تقنية متخصّصة داخل الجهات القضائية

إن استحداث خلايا تقنية متخصّصة داخل مختلف الهيئات التابعة لمرفق القضاء يعتبر خطوة أساسية لتجسيد مشروع الرقمنة، حيث تكون مهمّتها تقديم الدعم الفني وضمان استمرارية الخدمات الرقمية، ويجب أن تضمّ هذه الخلايا خبراء في تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني وأن تعمل بالتنسيق المباشر مع وزارة العدل لضمان انسجام الأنظمة المعلوماتية وتحديثها بشكل دوري فوجود هذه الهياكل التقنية يُعتبر ضمانة أساسية لاستدامة مشروع الرقمنة، ويُقلّل من المخاطر المرتبطة بالأعطال التقنية أو الهجمات الإلكترونية[121].

119- حنان بن عمار، المرجع السابق، ص490.

120- نسرين زراري وإسماعيل بوقرة،، "نحو التحول إلى المحكمة الرقمية"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد العاشر العدد الثاني، فيفري2023، ص465.

121- العربي بلغيث ونور الدين لمطاعي، "الرقمنة كآلية لتحديث تنفيذ الأحكام القضائية: نحو عدالة أكثر فعالية في التشريع الجزائري"، **مجلة الدراسات والبحوث الانسانية**، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، المجلد العاشر، العدد الثالث، سبتمبر2025، ص598.

ثالثا: الرّهان المجتمعي

يُعتبر الرّهان المجتمعي أحد أهمّ الرّهانات الاستراتيجية في مشروع بناء نموذج جزائري متكامل للعدالة الرقمية، وذلك لأن نجاح أي إصلاح تقني أو تشريعي يظلّ رهينًا بمدى قبول المجتمع له وثقته فيه فالعدالة الرقمية ليست مجرد منصات إلكترونية أو أنظمة معلوماتية فقط، بل هي علاقة جديدة بين المواطن والمؤسّسة القضائية تقوم على الشّفافية وسهولة الوصول إلى المعلومة ونشر الثّقافة القانونية الرّقمية[122].

أ. نشر الثقافة القانونية الرقمية

إن أول خطوة لبناء الثّقة الرقمية داخل أي مجتمع تتمثل في نشر الثقافة القانونية الرقمية بين المواطنين والمتقاضين، وذلك عبر حملات توعوية وبرامج تكوين متخصّصة في ذلك بالإضافة إلى إدماج الثّقافة الرّقمية في المناهج التّعليمية، فالمواطن الذي يفتقر إلى المعرفة بكيفية استخدام المنصات القضائية الإلكترونية سيظل متردّدًا في التعامل معها ممّا يُضعف من فعالية مشروع الرقمنة ولذلك فإن نشر هذه الثقافة على نطاق أوسع بين المواطنين يُعزّز من قدرة المجتمع على التفاعل مع العدالة الرقمية ويُرسّخ مبدأ المشاركة الفعّالة في الحياة القضائية[123].

ب. تبسيط المنصّات والخدمات الإلكترونية

تتمثّل الخطوة الموالية لبناء الثّقة الرقمية في المجتمعات من خلال تبسيط المنصّات والخدمات الإلكترونية، بحيث تكون واجهات استخدامها سهلة وواضحة وتتناسب مع مختلف الفئات المجتمعية بما فيها كبار السّن أو ذوي المستوى التّعليمي المحدود، فالتّعقيد التقني يُعتبر من أبرز العوائق أمام بناء هذه الثقة، وذلك لأن المواطن يحتاج إلى منصات بسيطة تُمكّنه من تقديم العرائض

122- حنان بن عمار، المرجع السابق، ص491.

123- عوني علال، "مشكلة الثقافة الرقمية وإشكالية بناء الاقتصادر الرقمي في الجزائر"، **مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والادارية**، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الأول، جوان 2022، ص19.

ومتابعة القضايا إلى جانب استخراج الوثائق القضائية دون صعوبات تقنية، فالعدالة الرقمية ليست امتيازًا محصورًا لفئة معينة بل هي خدمة عمومية متاحة للجميع[124].

ج. تعزيز الشفافية وسهولة الوصول إلى المعلومات القضائية

يُعتبر نشر الأحكام والقرارات القضائية إلكترونيًا وإتاحة قواعد بيانات للاجتهادات الصادرة عن مرفق القضاء خطوة أساسية في بناء الثّقة بين المواطن والمؤسّسة القضائية، فالشفافية تُقلّل من الغموض وتُرسّخ مبدأ المساءلة بينما تُعزّز ميزة سهولة الوصول إلى المعلومات القضائية من قدرة المواطن على متابعة قضاياه والإطلاع على حقوقه من أي مكان يريده، وهو ما يُعتبر ضمانة أساسية لترسيخ الثّقة في مشروع الرقمنة[125].

الفرع الثاني

الآفاق المستقبلية لبناء نموذج جزائري متكامل للعدالة الرقمية

هذا الفرع عبارة عن مرحلة استشرافية تهدف إلى رسم معالم المستقبل الذي ينبغي أن تسير فيه الجزائر نحو بناء نموذج متكامل للعدالة الرقمية، فإذا كان الفرع الأول قد تناول الرّهانات الاستراتيجية التي تشكّل الأساس القانوني والمؤسّساتي والمجتمعي للتحوّل الرقمني، فإن هذا الفرع يركّز بشكل جوهري على الآفاق المستقبلية التي تتيح الانتقال من الرقمنة الجزئية إلى التحوّل الرقمني البنيوي الشامل، بما يضمن استدامة الإصلاحات التي قامت بها الدولة ويعزّز مكانة العدالة الجزائرية في البيئة الرقمية القضائية العالمية.

124- منال الأسود وأمينة شابي، "التحول الرقمي وتأثيره على أنماط العلاقات الاجتماعية في الوطن العربي"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد الثالث عشر، العدد الثالث، جانفي 2026، ص187.

125- محمد أمين تيراوي، "نحو إلكترونية القضاء في الجزائر بين التطلعات والتحديات"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية** المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، المجلد التاسع، العدد الأول، جانفي 2025، ص267.

أولا: إرساء نموذج متكامل لمحكمة رقمية شاملة

يُعتبر إرساء نموذج متكامل للمحكمة الرقمية الشاملة أحد أهم الآفاق المستقبلية لبناء عدالة رقمية في الجزائر، فالانتقال من الرقمنة الجزئية لبعض الخدمات إلى التّحوّل الرّقمني البنيوي الشّامل يشكّل نقلة نوعية في إدارة المرفق القضائي، وهذا النموذج يجب أن يقوم على ثلاثة محاور رئيسية: تعميم التقاضي الإلكتروني وتطوير أنظمة إدارة القضايا الذكية، والانتقال من الرقمنة الجزئية إلى التحوّل الرّقمني الكامل[126].

أ. تعميم التقاضي الإلكتروني

إن أول خطوة في بناء مشروع المحكمة الرقمية الشّاملة تتمثّل في تعميم التّقاضي الإلكتروني ليصبح القاعدة العامة في جميع الجهات القضائية، ويشمل ذلك إمكانية رفع الدعاوى وتقديم العرائض وكذا متابعة الملفات واستلام الأحكام القضائية عبر المنصات الإلكترونية دون الحاجة إلى الحضور المادي المتكرّر، وسيُسهِم هذا التّعميم في تقليص البيروقراطية وتسريع الفصل في القضايا إلى جانب تخفيف الضّغط على مختلف الجهات القضائية، كما أنه سيضمن المساواة في الوصول إلى العدالة شريطة معالجة الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والرّيفية[127].

ب. تطوير الأنظمة القضائية التقليدية لإدارة القضايا بطريقة ذكية

وذلك بالاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل الخوارزمي، فهذه الأنظمة ستُتيح للقضاة الاطلاع على السوابق القضائية بشكل سريع وتحليل الأحكام القضائية بطريقة ذكية بالإضافة إلى تقديم توصيات تساعد في توحيد الاجتهادات القضائية، كما سيُسهِم ذلك في

126- سعاد بوخالفة، "التقاضي الالكتروني عن بعد نموذج لرقمنة العدالة في الجزائر"، **مجلة المعيار**، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة، الجزائر، المجلد ثلاثون، العدد الثاني، مارس 2026، ص1050.

127- سعاد بوخالفة، نفس المرجع، ص 1051.

تحسين جودة القرارات القضائية عبر توفير قاعدة بيانات دقيقة وشاملة تُقلّل من الأخطاء البشرية المرتبطة بالإجراءات التقليدية[128].

ج. الانتقال من الرقمنة الجزئية إلى التّحوّل الرّقمني البنيوي

ونعني بذلك بناء منظومة قضائية رقمية متكاملة تُدار بالكامل عبر الوسائط الإلكترونية، ممّا يتطلب إعادة هندسة شاملة للمرفق القضائي وتطوير البنية التحتية الرقمية، إلى جانب تبني رؤية استراتيجية هادفة تجعل من الرقمنة جزءًا من هوية العدالة الجزائرية وليس مجرد خيار تقني مؤقت[129].

ثانيا: تعزيز الأمن السيبراني في مجال العدالة

يُعتبر تعزيز الأمن السيبراني لمرفق القضاء أحد أهم الآفاق المستقبلية لبناء نموذج جزائري متكامل للعدالة الرقمية، فنجاح أي مشروع للتّحوّل الرّقمي في قطاع العدالة يظلّ رهينًا بمدى قدرة المؤسّسات القضائية على حماية بياناتها خاصة الحسّاسة منها وضمان سرية معلوماتها القضائية فالعدالة الرقمية تعتمد على قواعد بيانات ضخمة تحتوي على معلومات شخصية وقضائية بالغة الأهمية، وأي اختراق أو تسريب لهذه البيانات قد يُقوِّض ثقة المواطنين في النّظام القضائي ويُعرّض الحقوق الأساسية للخطر[130].

أ. تطوير منظومة وطنية لحماية البيانات القضائية

إن أول خطوة في هذا المجال تتمثل في تطوير منظومة وطنية لحماية البيانات القضائية، بحيث يتمّ إنشاء بنية سيبرانية متكاملة تضم أنظمة تشفير متقدمة وبروتوكولات أمنية صارمة إلى جانب

128 -Michael. L, Smith. T, Sarah J,«Artificial Intelligence and Judicial Analytics: The Future of Legal Decision-Making», Cambridge University Press, England, 2022,P. 136.

129- عمرو محمد ناجي نجار، "آليات إدخال التحول الرقمي في المنظومة القضائية"، **مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية**، جامعة الاسكندرية، مصر، المجلد الأول، العدد الثالث، جانفي2024، ص 486.

130- عبد النور بوهالي والشريف وكواك، "تعزيز الأمن السيبراني كعنصر أساسي للتحول الرقمي في القضاء الإداري"، **المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية**، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد التاسع، العدد الثالث، ديسمبر 2025، ص323.

إنشاء آليات مراقبة مستمرة لرصد أي محاولات اختراق، وهذه المنظومة يجب أن تكون مركزية وتغطي جميع الجهات القضائية، بما يضمن انسجام الإجراءات الأمنية وتوحيدها على المستوى الوطني، كما ينبغي أن تُدار هذه المنظومة من قبل هيئة متخصّصة في الأمن السّيبراني القضائي تكون مهمّتها وضع السياسات والاستراتيجيات الأساسية لمتابعة التّنفيذ وتقييم المخاطر بشكل دوري[131].

ب. التّنسيق مع السّلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

تعتبر هذه الهيئة المرجع الوطني في مجال حماية البيانات، ويجب أن يكون هناك تعاون وثيق بينها وبين وزارة العدل لضمان انسجام التّشريعات القضائية مع القوانين الوطنية الخاصة بحماية المعطيات، وسيُسهِمُ هذا التّنسيق في وضع معايير موحّدة لحفظ البيانات القضائية وتحديد المسؤوليات القانونية في حالة حدوث اختراق، ناهيك عن ضمان احترام حقوق الأفراد في سرية معلوماتهم القضائية[132] .

ج. بناء نموذج تشريعي خاص بالأمن الرّقمي القضائي

وذلك من خلال سنّ قوانين واضحة تضع قواعد عامة لحماية البيانات القضائية والعقوبات المترتّبة على أي اختراق أو تسريب بالإضافة إلى إنشاء آليات لتعويض للمتضرّرين، وهذا النموذج يجب أن يواكب المعايير الدولية في مجال الأمن السيبراني وأن يُدمج في المنظومة القانونية الجزائرية بشكل يضمن التّوازن بين حماية الحقوق الفردية وضمان فعالية العدالة الرقمية، كما ينبغي أن يتضمّن نصوصًا خاصة بحجية الأدلة الرقمية وحماية التوقيع الإلكتروني، إلى جانب ضبط استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات القضائية[133].

131- حنان بن عمار، المرجع السابق، ص489.

132- فتيحة خالدي، "السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي كآلية لحماية الحق في الخصوصية"، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع، ديسمبر 2020، ص46.

133- عائشة فاضل، "أمن البيانات في ظل التقاضي الرقمي"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد العاشر، العدد الأول، جانفي 2023، ص 1200.

من خلال ما تمّ التّطرّق إليه في هذا الفصل، يتّضح بأن الجزائر قد قطعت أشواطًا مهمة في مسار رقمنة قطاع العدالة، وذلك في إطار سياسة إصلاحية تهدف إلى عصرنة المرفق القضائي وتحسين جودة الخدمات المقدّمة للمواطنين، فقد عمدت وزارة العدل إلى إدخال العديد من التطبيقات والأنظمة الرقمية التي ساهمت في تسهيل الإجراءات القضائية، وتبسيط المعاملات الإدارية، وتعزيز سرعة التّواصل وتبادل المعلومات بين مختلف الجهات القضائية والإدارية.

كما أظهرت الدّراسة أن اعتماد الرقمنة داخل قطاع العدالة ساهم في تحقيق جملة من النّتائج الإيجابية، من أبرزها تسريع الفصل في القضايا وتقليص الاعتماد على الوثائق الورقية، وتحسين مستوى الشّفافية والدّقة في معالجة الملفات القضائية، بالإضافة إلى تقريب الخدمة العمومية من المواطن وتمكينه من الاستفادة من العديد من الخدمات القضائية عن بعد، وهو ما يعكس أهمية التّحول الرقمني في الرفع من فعالية المرفق القضائي وتحسين أدائه.

ورغم هذه النّتائج الإيجابية، فإن رقمنة قطاع العدالة في الجزائر لا تزال تواجه عدة تحديات سواء على المستوى التّقني أو التّنظيمي أو البشري، من بينها ضعف البنية التّحتية التّكنولوجية في بعض الجهات القضائية، ونقص التّكوين المتخصّص في مجال التّقنيات الحديثة، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بحماية المعطيات الشّخصية والأمن السّيبراني، وهو ما يفرض ضرورة مواصلة جهود التّطوير والتّحديث لضمان نجاح هذا المشروع واستمراريته.

وعليه، يمكن القول بأن رقمنة قطاع العدالة تمثّل خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه لمواكبة التّحوّلات الرقّمية العالمية وتحقيق عدالة أكثر سرعة وفعالية وشفافية، غير أن تحقيق الأهداف المرجوّة من هذا التّحول يتطلّب تعزيز الإطار القانوني والتّقني وتوفير الموارد البشرية المؤهّلة، إلى جانب ترسيخ ثقافة رقمية داخل مختلف مؤسّسات العدالة، بما يضمن بناء منظومة قضائية حديثة تستجيب لتطلّعات المواطن ومتطلّبات الدولة الحديثة.

خـــــاتمة

في ختام هذه الدّراسة التي تناولت موضوع رقمنة قطاع العدالة في الجزائر في إطار مشروع عصرنة المرفق القضائي، يتبيّن بأن التّحول الرقمني أصبح من أبرز التّحديات والرّهانات التي تواجه الدولة الحديثة، خاصة في ظلّ التّطورات المتسارعة التي يشهدها مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وما فرضته من ضرورة إعادة النظر في أساليب تسيير المرافق العمومية بصفة عامة ومرفق العدالة بصفة خاصة، فلم تعد العدالة اليوم تقتصر على الطرق التّقليدية في معالجة القضايا والفصل في النزاعات، بل أصبحت مطالبة بمواكبة العصر الرقمي بما يضمن تحسين الأداء القضائي وتقريب الخدمة العمومية من المواطن.

وقد حاولت هذه الدّراسة تسليط الضوء على مختلف الجوانب المرتبطة برقمنة قطاع العدالة في الجزائر، بداية بالإطار المفاهيمي والقانوني للرقمنة مرورًا ببيان أهمّ الآليات التّنظيمية والتّقنية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لتجسيد هذا المشروع، وصولًا إلى دراسة واقع تطبيق الرقمنة داخل القطاع القضائي ومدى مساهمتها في تحسين أداء مرفق العدالة وتعزيز فعاليته.

أولا: النّتائج

من خلال معالجة الإشكالية المطروحة، توصّلت الدّراسة إلى جملة من النّتائج، كان من أبرزها:

– أن رقمنة قطاع العدالة تمثل مشروعًا إصلاحيًا متكاملاً لا يقتصر على إدخال الوسائل الإلكترونية فقط، وإنما يشمل إعادة تنظيم العمل القضائي وفق أسسٍ حديثةٍ تعتمد على السّرعة والدّقة والشّفافية في معالجة الملفات القضائية.

– تبيّن بأن الدولة الجزائرية أولت اهتمامًا متزايدًا بعصرنة العدالة، وذلك من خلال إصدار مجموعة من النّصوص القانونية والتّنظيمية، وعلى رأسها القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، الذي شكّل الإطار القانوني الأساسي لتكريس الرقمنة داخل القطاع القضائي.

– كشفت الدّراسة كذلك بأن اعتماد الأنظمة المعلوماتية والخدمات الإلكترونية داخل الجهات القضائية ساهم في تحقيق العديد من الإيجابيات، من بينها تسهيل الإجراءات القضائية وتقليص حجم المعاملات الورقية، وتسريع الفصل في القضايا وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمتقاضين، إضافة إلى تعزيز الشفافية وتقليل فرص التّلاعب والفساد الإداري، وقد تجسد ذلك من خلال استحداث العديد من التّطبيقات الرقمية، مثل: التوقيع الإلكتروني والأرشيف الإلكتروني والخدمات القضائية عن بعد، إلى جانب تطوير الشبكة القطاعية لوزارة العدل والبوابة الإلكترونية الخاصة بالخدمات العدلية.

ثانيا: التّوصيات

على الرغم من هذه النتائج الإيجابية، فإن الدّراسة أظهرت لنا بأن مشروع رقمنة قطاع العدالة في الجزائر لا يزال يواجه عدّة تحدّيات وصعوبات تحدّ من فعاليته الكاملة، من أهمها:

– أن ضعف البنية التّحتية التكنولوجية في بعض الجهات القضائية وعدم كفاية التّكوين المتخصّص للموارد البشرية، إضافة إلى محدودية الثّقافة الرّقمية لدى بعض الموظفين والمتقاضين فضلًا عن الإشكالات المرتبطة بحماية المعطيات الشّخصية وضمان الأمن السّيبراني للأنظمة المعلوماتية القضائية، هي تحدّيات تتطلّب معالجة مستمرة ومواكبة دائمة للتّطوّرات التّقنية الحديثة.

– إن نجاح مشروع الرقمنة لا يرتبط فقط بتوفير الوسائل التقنية، وإنما يحتاج أيضًا إلى بيئة قانونية وتنظيمية متكاملة وإلى إرادة حقيقية لتطوير الإدارة القضائية، بما يضمن تحقيق التّوازن بين السرعة في تقديم الخدمات القضائية والحفاظ على الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة وحقوق الأفراد، فالتكنولوجيا رغم أهميتها تبقى مجرد وسيلة لدعم العدالة وليست بديلًا عن الدور الإنساني للقاضي أو المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القضاء.

– أما فيما يتعلق بآفاق رقمنة قطاع العدالة في الجزائر، فإن المؤشّرات الحالية تدلّ على وجود توجه واضح نحو توسيع نطاق التحوّل الرقمني داخل المرفق القضائي، خاصة في ظلّ التّقدّم

المستمرّ في مجال الذكاء الاصطناعي والتّطبيقات الذكية، وهو ما قد يساهم مستقبلًا في تطوير طرق إدارة الملفات القضائية وتحسين سرعة الوصول إلى المعلومة القانونية، غير أن تحقيق هذه الأهداف يقتضي مواصلة الاستثمار في البنية التحتية الرّقمية، وتعزيز التكّوين والتّأهيل وتطوير التّشريعات المرتبطة بحماية البيانات والمعاملات الإلكترونية، إلى جانب نشر الثّقافة الرقمية داخل المجتمع.

– في الأخير، ما يمكن قوله هو أن رقمنة قطاع العدالة تمثّل خطوة أساسية نحو بناء منظومة قضائية حديثة تستجيب لتطلّعات المواطن ومتطلّبات الدولة العصرية، وتسهم في تكريس مبادئ الشّفافية والفعالية وسيادة القانون، غير أن نجاح هذا المسار يبقى رهينًا بمدى قدرة الدولة على تجاوز التّحديات التّقنية والتّنظيمية والبشرية، والعمل على تحقيق تكاملٍ حقيقي بين التّطور التكنولوجي ومتطلبات العدالة الإنسانية، بما يضمن إقامة عدالة رقمية فعالة وآمنة وعادلة في آن واحد.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا/ المصادر

1- القوانين

- الدساتير

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 28 فيفري 1989، والمتعلّق بنص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، ج.ر.ج.ج، العدد 76 المؤرخ في 08 ديسمبر 1996، ص06 المعدل بموجب القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002، ج.ر.ج.ج، العدد 25 الصادر في 14 أبريل 2002، ص13، والقانون رقم 01/16 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمّن التّعديل الدستوري، ج.ر.ج.ج، العدد 14، الصادر في 07 مارس 2016، والمعدّل بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق ل 30 ديسمبر 2020 المتعلّق بإصدار التّعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، ج.ر.ج.ج، العدد 82 الصادر في 15 جمادى الأولى 1442 الموافق ل30 ديسمبر 2020.

- الاتفاقيات الدولية

- اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها المعتمدة بنيويورك في 15 نوفمبر 2000 المصادق عليها من طرف الدولة الجزائرية بموجب المرسوم الرّئاسي رقم 02-55 المؤرّخ في 5 فبراير 2002.

- اتفاقية بودابست المتعلّقة بالجريمة المعلوماتية لسنة 2024 المعتمدة بنيويورك في 24 ديسمبر 2024 الموقّع عليها من طرف الدولة الجزائرية بتاريخ 25 أكتوبر 2024.

– القوانين العضوية

- القانون العضوي رقم 22-10 المتعلق بالتنظيم القضائي المؤرّخ في 09 ذي القعدة 1443 الموافق ل 09 جوان 2022، ج.ر.ج.ج، الصادرة في 16 ذو القعدة 1443 الموافق ل 16 جوان 2022.

- القانون العضوي رقم 22-11 المتعلق بتنظيم مجلس الدولة وسيره واختصاصاته المؤرخ في 09 ذي القعدة 1443 الموافق ل 09 جوان 2022 المعدّل والمتمم للقانون العضوي رقم 98-01 المؤرخ في 04 صفر 1419 الموافق ل 30 مايو 1998، ج.ر.ج.ج، الصادرة في 16 ذو القعدة 1443 الموافق ل 16 جوان 2022.

– القوانين العادية

- القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة المؤرّخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق ل 01 فبراير 2015، ج.ر.ج.ج، الصادرة في 20 ربيع الثاني 1436 الموافق ل 10 فبراير 2015.

- القانون رقم 17-03 المتعلّق بالحالة المدنية المؤرّخ في 10 يناير2017 المعدل والمتمم للأمر رقم 7-20 المؤرّخ في 19 فبراير 1970، ج.ر.ج.ج، الصادرة في 11 يناير 2017.

- القانون رقم 09-04 المتضمّن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتّصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتّصال ومكافحتها المؤرخ في 14 شعبان 1430 الموافق ل 05 أوت 2009، ج.ر.ج.ج الصادرة في 25 شعبان 1430 الموافق ل 16 أوت 2009.

- القانون رقم 15-04 المتعلّق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين المؤرّخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق ل 01 فبراير 2015، ج.ر.ج.ج، الصادرة في 20 ربيع الثاني 1436 الموافق ل 10 فبراير 2015.

- القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي المؤرّخ في 25 رمضان 1439 الموافق ل 10 يونيو 2018، ج.ر.ج.ج الصادرة في 25 رمضان 1439 الموافق ل 10 يونيو 2018.

- الأوامر

- الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 13 ذي الحجة 1389 الموافق ل 19 فبراير 1970 المتعلق بالحالة المدنية والمعدل والمتمم بالقانون رقم 14-08 المؤرخ في 13 شوال 1435 الموافق ل 09 أوت 2014، ج.ر.ج.ج، العدد 49، الصادرة في 2014.

- المراسيم الرّئاسية

- المرسوم الرّئاسي رقم 99-234 المؤرخ في 09 رجب 1420 الموافق ل 19 أكتوبر 1999 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، ج.ر.ج.ج، العدد 74، الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 1999.

- المراسيم التّنفيذية

- المرسوم التّنفيذي رقم 02-401 المؤرّخ في 26 نوفمبر 2002 والمتعلّق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل.

- المرسوم التّنفيذي رقم 04-333 المؤرّخ في 24 أكتوبر 2024 والمتعلّق بإعادة تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل.

ثانيا: المراجع العامة

- بلعيز الطيب، إصلاح العدالة في الجزائر: الإنجاز والتّحدي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2008.

- طاهري حسين، التّنظيم القضائي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

- بوعزيز عبد القادر، القضاء واستقلالية السلطة القضائية في الجزائر، دار الجامعة الجديدة الجزائر بدون سنة نشر.

ثالثا: المراجع المتخصّصة

- العيداني محمد، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلّق بعصرنة العدالة دار الهدى، الجزائر، بدون سنة نشر.

رابعا: الأطروحات والمذكرات

- وحشي عفاف، أثر التسيير العمومي الحديث على كفاءة الإدارة العدلية: دراسة ميدانية بوزارة العدل الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2018.

- بوبكر صبرينة، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية: قطاع العدالة، مذكرة ماستر، جامعة سوق أهراس، الجزائر، 2019.

- وداد طلحة، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، الجزائر، 2022.

خامسا: المقالات العلمية

- العيداني محمد، "رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلّق بعصرنة العدالة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد السابع، العدد الأول 2020.

- مقورة مفيدة، "عصرنة قطاع العدالة في الجزائر: دراسة في الإنجازات وتشخيص المعوّقات"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، المجلد السابع، العدد الثاني، 2021.

- شامي رابح، "الطبيعة القانونية لقواعد التّنظيم القضائي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد السابع، العدد الأول، 2022.

- بوعزيز عبد القادر، "استقلالية السلطة القضائية في الدستور الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2022.

- صولي خالد، "دور التشريعات القانونية في تطوير أداء المرفق العمومي في الجزائر"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، الجزائر، المجلد العاشر، العدد الأول 2026.

سادسا: المداخلات في الملتقيات العلمية

-Abderrazak Henni, Modernisation de la Justice, Conférence Nationale sur la Réforme de la Justice, Palais des Nations, Club des Pins, Alger, 28-29 Mars 2005.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

Textes de loi

- Loi n°15-03 du 1er février 2015 relative à la modernisation de la justice du 1er février 2015.

- Loi n°15-04 relative à la signature et à la certification électroniques du 1er février 2015.

- Constitution algérienne de 2020.

Les ouvrages

-Georges Vedel, Droit Administratif, PUF, Paris, 1992.

-Abderrazak Henni, Modernisation de la Justice en Algérie, Alger, 2005.

-Jean Rivero, Droit Administratif, Dalloz, Paris, 2011.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لرقمنة قطاع العدالة.**Erreur ! Signet non défini**

المبحث الأول.....13

ماهية رقمنة قطاع العدالة.....13

المطلب الأول.....13

مفهوم رقمنة قطاع العدالة 13

الفرع الأول.....14

تعريف رقمنة قطاع العدالة.....14

أولاً: التعريف الفقهي 15

ثانيا: التعريف التشريعي 16

الفرع الثاني 17

أهداف رقمنة قطاع العدالة 17

أولاً: أهداف على مستوى قطاع العدالة 17

ثانيا: أهداف على المستوى الوطني: 18

ثالثا: أهداف تنظيمية:.....18

المطلب الثاني 19
آليات رقمنة قطاع العدالة 19
الفرع الأول 19
الآليات القانونية لرقمنة قطاع العدالة 19
الفرع الثاني 21
الآليات التنظيمية لرقمنة قطاع العدالة 21
أولا: مركز شخصنة شريحة الإمضاء الإلكتروني 23
ثانيا: مركز النداء الوطني لوزارة العدل 23
ثالثا: المقر الاحتياطي لأنظمة الإعلام الآلي بالقليعة 23
الفرع الثالث 24
الآليات التقنية لرقمنة قطاع العدالة 24
أولا: الشبكة القطاعية لوزارة العدل 24
ثانيا: إنجاز أرضية خدمات أنترنت 25
ثالثا: إنشاء بوابة للقانون الجزائري 26
المبحث الثاني 27
مرفق العدالة في الجزائر 27

المطلب الأول 27
الإطار النظري 27
الفرع الأول 28
الأساس الدستوري والقانوني لمرفق العدالة في الجزائر 28
أولا: تكريس السلطة القضائية في الدساتير الجزائرية 28
ثانيا: النصوص المنظّمة لمرفق القضاء في الجزائر 29
أ. القوانين العضوية 30
ب. القوانين الإجرائية 30
ثالثا: علاقة استقلال القضاء بالطابع المرفقي للخدمة القضائية 31
الفرع الثاني 32
خصائص مرفق العدالة 32
أولاً: مبدأ استمرارية مرفق العدالة 32
ثانيا: مبدأ المساواة أمام القضاء 33
ثالثا: مبدأ المجانية ونسبية الرسوم القضائية 34
المطلب الثاني 34
الإطار التنظيمي 34

الفرع الأول 35

الهيكل التنظيمي لمرفق العدالة 35

أولا: المحاكم والجهات القضائية المختلفة 35

ثانيا: دور وزارة العدل في التسيير الإداري لمرفق العدالة 37

ثالثا: استقلالية مرفق القضاء عن الإدارة المركزية 39

الفرع الثاني 40

جودة الخدمة العمومية القضائية وضمانات المتقاضين 40

أولا: الحق في المحاكمة العادلة 40

ثانيا: إشكالية بطء سير الإجراءات القضائية 41

ثالثا: الشفافية وإتاحة المعلومة القضائية 41

الفصل الثاني: التجربة الجزائرية في مجال رقمنة قطاع العدالة ... **Erreur ! Signet non défini**.

المبحث الأول..... 44

تطبيقات التحول الرقمي في قطاع العدالة..... 44

المطلب الأول 45

إنجازات رقمنة قطاع العدالة على المستوى الإداري 45

الفرع الأول 45
المنظومة المعلوماتية 45
أولاً: النظام الآلي لتسيير الملف القضائي 46
ثانيا: نظام صحيفة السوابق العدلية 46
ثالثا: نظام تسيير الأوامر بالقبض 47
رابعا: النظام الآلي لتسيير الجمهور العقابي 47
خامسا: الشباك الالكتروني عبر الانترنت 48
سادسا: نظام شهادة الجنسية 48
الفرع الثاني 51
التصديق الالكتروني 51
الفرع الثالث 51
الدفع الالكتروني 51
المطلب الثاني 52
إنجازات رقمنة قطاع العدالة على المستوى القضائي 52
الفرع الأول 52
المحاكمة المرئية 52

الفرع الثاني 53
السوار الالكتروني كبديل عن الحبس المؤقت 53
الفرع الثالث 54
المحادثة المرئية للمسؤولين..... 54
الفرع الرابع 55
رخص الاتصال بالمحبوسين إلكترونيا 55
المبحث الثاني 56
تقييم التجربة الجزائرية في مجال رقمنة قطاع العدالة 56
المطلب الأول 57
تقييم التجربة الجزائرية 57
الفرع الأول 57
الإيجابيات..... 57
أولا: تيسير الوصول إلى المعلومة..... 58
ثانيا: الشفافية 58
ثالثا: تقليص البيروقراطية 59
الفرع الثاني 60

السلبيات..... 60

أولا: تفاوت التغطية الرقمية لمرفق العدالة 61

ثانيا: نقص التّكوين في مجال المهارات الرقمية 62

ثالثا: تحديات أمن المعلومات 63

المطلب الثاني 63

نحو نموذج جزائري متكامل للعدالة الرقمية – الرهانات والآفاق المستقبلية..... 63

الفرع الأول 64

الرهانات الاستراتيجية لبناء نموذج جزائري متكامل للعدالة الرقمية 64

أولا: الرهان التشريعي 64

ثانيا: الرّهان المؤسّساتي..... 66

ثالثا: الرهان المجتمعي 68

الفرع الثاني 69

الآفاق المستقبلية لبناء نموذج جزائري متكامل للعدالة الرقمية..... 69

أولا: إرساء نموذج متكامل لمحكمة رقمية شاملة 70

ثانيا: تعزيز الأمن السيبراني في مجال العدالة 71

خـــاتمة 73